

العميد (احتياط) يوسي كوبرفاسر، أحد معدي بحث إسرائيلي جديد حول الهبة الشعبية:

الانتفاضة الفلسطينية الحالية نتاج استراتيجية وضعتها حركة «فتح» في العام ٢٠٠٩!

صفحة (٥) من ٥

دراسة جديدة:

العلاقات الهندية-الإسرائيلية يحكمها توازن القوى العالمي والتغيرات في الشرق الأوسط

صفحة (٦) من ٦

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٦/٣/٢٢م الموافق ١٣ جمادى الثاني ١٤٣٧هـ العدد ٣٧٧ السنة الرابعة عشرة

الاسرائيلي
المنتدى

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

عن بنوية العنصرية الإسرائيلية

بقلم: أنطوان شلحت

يمكن ملاحظة أنه في مقابل تفاقم مظاهر العنصرية في إسرائيل المتغذية من زكام الإجراءات المنهجية التي اتخذتها وما تزال تتخذها حكومات بنيامين نتنياهو المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٩، تزداد وتنوع في الأونة الأخيرة المبادرات المتعددة لمواجهةها على قاعدة المناهضة.

وقد ارتأينا في هذا العدد أن نشير أيضاً إلى مزيد من هذه المبادرات، على غرار كتاب "درس للحياة- التربية لمناهضة العنصرية من رياض الأطفال حتى الثانوية"، الذي صدر أخيراً بالتعاون بين قسم التربية في "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" ومعلمين وأكاديميات وأكاديميين (طالع عنه ص ٧)، أو "مؤشر التمثيل" الذي أطلقته جمعية "سيكوي" (الجمعية العربية- اليهودية لدعم المساواة في إسرائيل) بالتعاون مع الموقع الإلكتروني لمجلة "العين السابعة" (المتخصصة في نقد الإعلام) و"صندوق بيرل كستنسولون"، وهو مشروع إعلامي جديد يتابع موضوع إقصاء المجتمع العربي من الإعلام الإسرائيلي ويتم ضمنه نشر معطيات أسبوعية حول التمييز في مجال تمثيل المجتمع العربي في قنوات وبرامج التلفزة والإذاعة المركزية في إسرائيل (طالع عنه ص ٨).

ويهمنا أن نشير إلى أنه في خضم هذه المبادرات يتم تأكيد أن العنصرية في إسرائيل بنوية.

فالأديب الإسرائيلي سامي ميخائيل، رئيس "جمعية حقوق المواطن"، يتوقف في مقدمة كتاب "درس للحياة" عند سيرورتي التطور في ما يتعلق بمسألة العنصرية اللتين شهدتهما الولايات المتحدة وإسرائيل بمفترقا دولتين كانت فيهما منذ تأسيسهما عنصرية وفجوات اجتماعية عميقة، ويقارن فيما بينهما. وخلال هذه المقارنة يندو إلى أنه فيما يخص قيمة المساواة، ما تزال في إسرائيل نزعاً متأسلة نحو التمسك بالنظرية التي ترى أن "الغير" أدنى، وهو يشمل ضمن هذا "الغير" كل من هو "غير يهودي" و "غير أشكنازي".

وقبل أكثر من عامين كتبت عالمة الاجتماع الإسرائيلية إيفا إيلوز مقالة مطولة في صحيفة "هآرتس" خلّطت فيها بكفاءة ملفنة أسباب تحول إسرائيل إلى دولة عدوانية وعنصرية، خلصت فيها إلى استنتاج فحواه أن العنصرية باتت بنوية.

وقد استهلته بالإشارة إلى أن ٨٠٠ ألف شخص شاركوا في شهر تشرين الأول ٢٠١٣ في مراسم دفن الحاخام عوفاديا يوسف (الزعيم الروحي لحزب شاس والحاخام السفارادي الأكبر السابق لإسرائيل) وأثنى الساسة من كل الكتل عليه.

وقالت إنه في العام ٢٠١٠، عندما كان يوسف ما يزال كما هو على مز أعوام طويلة، أي ماكينة سياسية فائقة القوة ذات تأثير واسع في السياسة والمجتمع في إسرائيل، تحدث في إحدى عظاته الأسبوعية عن العمل الذي يؤديه يهود وغيار في يوم السبت، فقال: "لم يولد الأغيار إلا لخدمتنا، وتلبية حاجاتنا. وإذا لم يكن كذلك، فلا مكان لهم في العالم. (إنهم موجودون) فقط من أجل خدمة شعب إسرائيل". وحتى تكون النقطة واضحة أكثر، أضاف يوسف: "لماذا ينبغي للأغيار أن يعيشوا؟ إنهم سيعملون، سيحزنون، سيزرعون وسيحصدون، ونحن نجلس كأفنديين ونأكل".

وتابعت إيلوز أن ملاحظات يوسف هذه يتبناها حاخامون كثر وجمهور كبير من أنصار شاس وقطاعات أخرى من المجتمع الإسرائيلي، شرفيون وأشكناز. وعدا عن الملاحظات ذاتها يجدر التوقف عند قراءة الإعجاب بيوسف وأفكاره، ومقارنته بأي بريطاني أو فرنسي أو عربي يطلق مثل هذا الكلام على اليهود وكيف كان سيثير استهزائنا. لكن هذا الرجل الذي أطلق الكثير من الأوصاف المثيرة ضد غير اليهود نال الجوائز والثناء والقبول الصامت أو اللامبالاة من جانب المجتمع الإسرائيلي واليهود في العالم.

وحاججت إيلوز الذين يبررون العنصرية الإسرائيلية بالقول إن العرب أو الأتراك يتعرضون أيضاً للتمييز في فرنسا أو ألمانيا، وإن إسرائيل ليست أسوأ من مثل تلك الدول، وقالت: إن العنصرية التي مصدرها السكان تختلف عن العنصرية التي مصدرها قوانين الدولة (أي البنوية). وأكدت أنه عندما يرسخ مثل هذا التناسب يسهل تسويق العنصرية. لكن ما يتعين الانتباه له هو أنه بعد مأسسة العنصرية والمصادقة عليها من جانب الكيان الأقوى - الدولة- فإن القيم العامة ضد العنصرية تضعف كثيراً، وبرأيها، بينما تبدو معارضة العنصرية وحماية حقوق الإنسان في إسرائيل ك"مواقف يسارية متطرفة"، فإنها في الدول الليبرالية مجرد قيم أساسية مشتركة للياسر واليمين على حد سواء.

ويعتقد سامي ميخائيل أن التصريحات التنميطية التي يطلقها مصمو الرأي العام ذات تأثير كبير في تجذير العنصرية في إسرائيل، وأنه ليس المرؤج للعنصرية فقط مسؤول عن زرع بذور الفتنة، وإنما يشاركه في المسؤولية أولئك الذين ينكرون وجود جريمة العنصرية.

قبل ميخائيل وإيلوز نذ البروفسور شلومو ساندا، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، في كتابه "كيف لم أعد يهودياً؟" (صدرت ترجمته العربية عن منشورات "مركز مدار") بعنصرية إسرائيل اليهودية مؤكداً أنه واع جيداً الحقيقة كونه يعيش في واحد من أكثر المجتمعات عنصرية القائمة في العالم الغربي الذي تتباهى إسرائيل بالانتساب إليه.

ورأى ساندا أن العنصرية موجودة في كل مكان من العالم تقريباً، لكنها في إسرائيل غدت بنوية بروج القوانين التي جرى ويجري سنّها، ونظراً إلى كونها تدرّس في جهاز التربية والتعليم، ومنتشرة في وسائل الإعلام.

وبحسب قراءته، فالأمر المرؤع أكثر من أي شيء أن العنصرين في إسرائيل لا يعرفون أنهم كذلك، ولا يشعرون أبداً بوجود الاعتذار.

أجهزة الاستخبارات تواصل التحقيق

جهات إسرائيلية تشبه باستهداف حزب الله للسياح الإسرائيليين في اسطنبول



الانفجار في اسطنبول.

الامتناع عن أي تصعيد متعمد للعلاقات المتوترة مع تركيا نظراً إلى كونها دولة كبيرة وقوية.

وأشار محلل الشؤون الأمنية في موقع "إنرجي" الإلكتروني عمير ربابورت أمس، إلى أنه توجد الآن مصلحة مشتركة للجانبين الإسرائيلي والتركي في التوصل إلى توضيح لمباسبات الهجوم في أسرع وقت ممكن. وقال إنه في المقابل تتواصل الاتصالات الحارة بين وزارتي الخارجية في إسرائيل وتركيا بشأن مسألة التعاون في موضوع الطاقة. وسوف تستغل إسرائيل الهجوم من أجل تعزيز هذه القنّاة في العلاقة بين الدولتين، وهذه الغاية قصد أنقرة مدير عام وزارة الخارجية دوري غولد.

ولفت المحلل إلى أنه في المدة الأخيرة بدأت عودة السياح الإسرائيليين إلى تركيا، لكن من دون شك ستشدد "هيئة محاربة الإرهاب" في ديوان رئيس الحكومة بعد الهجوم في اسطنبول تحذيراتها من السفر إلى هذه الدولة، وسيتعامل الجمهور مع هذا التحذير بجديّة أكبر.

أن أنقرة لم تستجب بعد للمطلب الإسرائيلي بمنع حركة حماس من العمل على أراضيها.

وأضاف ريفلين خلال جولة قام بها في شمال إسرائيل أمس، أنه تم التوصل إلى تفاهات فيما يتعلق بالمطالب التركية من إسرائيل.

وكان نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي اللواء يانير غولان قال إن تركيا عامل إقليمي إشكالي للغاية، وأكد أنه ما دام يحكم تركيا حزب لديه توجهات إسلامية متشددة (حزب العدالة والتنمية) ورئيس استفزازي مثل أردوغان، ستظل العلاقات بينها وبين إسرائيل تواجه الكثير من المشكلات والتحديات.

وأكد غولان في سياق محاضرة ألقاها خلال مؤتمر بعنوان "التحديات الراهنة للجيش الإسرائيلي" عقده "مركز بيفن - السادات للدراسات الاستراتيجية" في جامعة بار إيلان في نهاية الأسبوع الفائت، أنه لا يرى أي مصالح أو أيديولوجيا مشتركة بين البلدين، لكنه أكد أن على إسرائيل

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

الدكتور ألون ليئيل لـ «المنتدى»: روسيا ودول إقليمية تمارس ضغوطاً على إسرائيل كي لا تتصالح مع تركيا!

كتب بلال ضاهر:

داعش، وتركي، وعملياً، هي جزء من القوى الغربية والعربية التي تحارب داعش، وتمنع قاعدتها الجوية في إنجريك للغرب من أجل شن غارات ضد داعش، والإرهاب داخل تركيا يمكن أن يأتي من جهة هذا المثلث.

(*) هل اعتداء اسطنبول يوم السبت الماضي، الذي قتل وأصيب فيه عدد من الإسرائيليين، سيسرع المصالحة بين إسرائيل وتركيا، خاصة بعد رسائل التعزية التي بعث بها أردوغان ورئيس الحكومة التركية، أحمد داوود أوغلو، إلى المسؤولين في إسرائيل؟

ليئيل: حدث في هذا السياق أمران لا يمكن تجاهلهما، الأول هو تعاون تركي رافع مع قوات الإنقاذ الإسرائيلية التي أرسلت إلى اسطنبول، وهذه الأمور لم تجر بهذا الشكل في الماضي، وهناك أيضاً رسالة التعزية التي بعث بها أردوغان إلى ريفلين، والتي أشار فيها إلى نية تركيا تسهيل عمل الجهات الإسرائيلية في تركيا، والأمر الآخر، الذي قد يؤثر بشكل سلبي، هو صدور تحذير حكومي إسرائيلي للمواطنين من السفر إلى تركيا، علماً أنه توجد بين الدولتين علاقات تجارية متشعبة وعلاقات ثقافية ورياضية وسياحية، ولا أعرف كيف سيؤثر التحذير من السفر على هذه العلاقات. وعدا هذين الأمرين يبدو أنهما يعملان بشكل متناقض، هناك الموضوع السياسي، وفي هذا السياق اعترفت تركيا، بشكل شبه علني في الشهور الأخيرة، بانها معنية بالتقدم نحو تسوية مع إسرائيل. لكن إسرائيل لا تسارع في هذا الاتجاه، إذ تطالب بإغلاق مكتب حماس في اسطنبول، لكنني أرى أنه إضافة إلى ذلك، هناك ضغوط تمارسها مصر واليونان وروسيا على حكومة إسرائيل لأنها ليست متحمسة لتحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا.

(*) صرح نتنياهو مؤخراً بأن هناك عدة مواضيع لم يتم الاتفاق حولها في إطار المصالحة الإسرائيلية - التركية، فما هي هذه المواضيع؟

ليئيل: «برأيي أن المقصود هو ما يتحدث عنه جميع المسؤولين الرسميين الإسرائيلي والمطلب الإسرائيلي بإغلاق مكتب حماس في اسطنبول».

(*) إلى أي مدى تهم إسرائيل مسألة المصالحة مع تركيا؟

ليئيل: «أنا أعلم في مجال العلاقات بين إسرائيل وتركيا منذ عشرات السنين، واعتبرت تركيا دائماً كدولة بالغة الأهمية بالنسبة لإسرائيل، وفي غالب الأحيان كانت أنقرة تقرر مستوى العلاقات، إذا كانت جيدة أم لا. لكن في الأشهر الأخيرة طرأ تغير، واعتقد أنه في إسرائيل لا يرون على الأقل الآن، أن تركيا دولة هامة، ويعود ذلك إلى وجود علاقات هامة للغاية لإسرائيل مع مصر، ونشوء نوع من التحالف بين إسرائيل وبين اليونان وقبرص، ووجود علاقات وثيقة جداً مع روسيا، التي تؤدي دوراً بالغ الأهمية الآن في سورية، على الرغم من الإعلان عن إخراج قسم كبير من قواتها من هناك، وهكذا، فقد دخلت جهات أخرى إلى هذا الفراغ، الناتج عن تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا، ويوجد تأثير لهذه الجهات على المصالحة بين إسرائيل وتركيا».

الدولتين، والتقى غولد مع مسؤولين أتراك، وأصدر «طاقم مكافحة الإرهاب» التابع لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بياناً أول من أمس الأحد، حذر فيه الإسرائيليين من السفر إلى تركيا.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة حول هذه التطورات مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية والسفير السابق في تركيا، الدكتور ألون ليئيل.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى الاعتداءات التي وقعت في أنقرة واسطنبول، في مطلع ونهاية الأسبوع الماضي؟

ليئيل: «لا شك في أن تركيا تواجه موجة إرهابية من نوع جديد وينفذها انتحاريون. وفي الماضي شهدت تركيا إرهاباً ولكن ليس بهذا الحجم ولا من هذا النوع. وفي الشهور الأخيرة وقعت في تركيا عدة اعتداءات أوقعت عشرات القتلى، وخاصة في أنقرة واسطنبول، ومن شأنها أن تدخل تركيا في حقبة جديدة. وفيما يتعلق بالجهات المهاجمة، فإنه أصبح أمام تركيا ثلاث جهات، أو بالإمكان القول إنه فُتحت أمامها ثلاث حروب. الأولى مع الأكراد الأتراك، أي حزب العمال الكردستاني، وهذه حرب تدور بالأساس عند الحدود العراقية - التركية وكذلك داخل العراق من خلال غارات الطيران التركي؛ هناك حرب مع الأكراد السوريين، الذين أعلنوا مؤخراً عن حكم ذاتي في شمال سورية، ويثيرون قلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يرى بهم منظمة إرهابية ويحاربهم أيضاً؛ وهناك حرب معقدة مع

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن أجهزة الاستخبارات تواصل التحقيق فيما إذا كان السياح الإسرائيليون فعلاً هدف الاعتداء الذي وقع في اسطنبول يوم السبت الفائت.

وجاءت أقوال نتنياهو هذه في مستهل الاجتماع الذي عقدته كتلة الليكود في الكنيست أمس (الاثنين)، تعقيباً على أنباء تناقلتها بعض وسائل الإعلام التركية وورد فيها أن مرتكب الاعتداء تعقب المجموعة السياحية الإسرائيلية منذ خروجها من الفندق وحتى قيامه بتفجير نفسه بالقرب منها.

وأفيد أن ذلك يستند إلى صور التقطتها كاميرات المراقبة في منطقة الاعتداء.

وذكرت تحليلات إسرائيلية أمس، أن السؤال الأساسي الذي يشغل بال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية منذ إعلان الهجوم في قلب اسطنبول هو: هل كان الانتحاري يقصد هدفاً إسرائيلياً، أم أن مجموعة السياح الإسرائيليين كانت هدفاً عشوائياً؟

وأضافت هذه التحليلات أنه في ضوء ذلك، يمكن افتراض أنه فور وقوع الهجوم انطلقت إلى اسطنبول جهات لها علاقة بالتحقيق، ستحاول فحص ما القصد من وراء الهجوم، وهل توجد نوايا للقيام بهجمات أخرى ضد إسرائيليين، وذلك بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات التركية ودول أخرى، وبصورة مستقلة أيضاً.

ورأى بعض المحللين أنه قبل أن يدخل التحقيق مرحلة متقدمة، هناك حقيقة أساسية هي وجود أطراف لديها مصلحة في مهاجمة مجموعة السياح الإسرائيليين.

وبموجب ما قالوه، فإن المشتبه المباشر هو حزب الله، الذي نفذ في الماضي هجمات انتحارية ضد سياح إسرائيليين، على سبيل المثال في بورغاس في بلغاريا. وأشار إلى أن للحزب حسابات مفتوحة مع إسرائيل من وجهة نظره، تشمل الوعد بالانتقام لاغتيال سمير القنطار في نهاية ٢٠١٥، والذي في أعقابها قام الحزب بهجوم على الحدود لم يوقع إصابات داخل الجيش الإسرائيلي.

وجاء أيضاً أن ثمة مصلحة لتنظيم داعش في مهاجمة هدف إسرائيلي، فقد نُشر على الإنترنت خلال الأشهر الأخيرة عدد غير قليل من الأشرطة هدد فيها داعش بمهاجمة إسرائيل، وكي يحافظ التنظيم على صدقيته يحرص أعضاءه قدر استطاعتهم على الوفاء بوعودهم، وفي ضوء ذلك ليس من المستبعد أن يكون ما جرى هجوم أراد تنظيم داعش من خلاله أن يحقق هدفاً مزدوجاً: مهاجمة إسرائيليين وتوجيه ضربة مؤلمة جديدة إلى السياحة التركية وإلى هيبة الرئيس رجب طيب أردوغان.

وثمة احتمالات أخرى، منها أن مرتكب الهجوم لم يكن على علم مسبق بوجود سياح إسرائيليين، لكنه اختار تفجير نفسه بالقرب منهم بعد أن سمعهم يتحدثون بالعربية فيما بينهم.

من ناحية أخرى رأى رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين أن إعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل مرهونة حالياً بالجانب التركي نظراً إلى

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يتشرف المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» بدعوتكم لحضور مؤتمر

«تقرير مدار الاستراتيجي 2016: المشهد الإسرائيلي 2015»

والذي سيعقد في فندق جراند بارك، رام الله، يوم السبت الموافق 2016-03-26 من الساعة التاسعة والنصف صباحاً حتى الثانية والنصف ظهراً (التوقيت صيفي)

آخر المعطيات عن تمثيل النساء في الحياة السياسية العامة في إسرائيل

تحسن ملحوظ في تمثيل النساء في الكنيست مقابل تمثيل متدن في المؤسسات السياسية الأخرى والمناصب الرفيعة!

***عدد النساء في الكنيست الإسرائيلي يشكل اليوم رقما قياسيا غير مسبوق تجاوز نسبة الربع (٢٥٪) للمرة الأولى. لكن رغم هذا الارتفاع لا تزال هذه النسبة متدنية إذا ما قورنت بالوضع في غالبية الدول الديمقراطية المتقدمة وهذه هي الحال أيضا في الحلقات السياسية الأخرى* ١٧ سيدة فقط أشغلن مناصب وزاريا في حكومات إسرائيل منذ تأسيسها وحتى اليوم من أصل ٢٤٢ وزيراً. أي ٧٪ فقط* سيدة واحدة فقط بين ٤٠ رئيس بلدية في المدن الإسرائيلية الكبيرة!**



وجهه نسوية في الكنيست.

الحالية هناك سيدة واحدة فقط (تسيبي حوتوبيلي في وزارة الخارجية) ومن بين ١٢ رئيس لجنة برلمانية في الكنيست هناك سيدتان فقط (كارين إهرار وعائدة توما - سليمان).

النساء في الحكم المحلي

يتميز الحكم المحلي في إسرائيل بالتمثيل المتدني للنساء دائماً في المجالس البلدية والإقليمية والمحلية، وخاصة في منصب «رئيس بلدية» (رئيس مجلس بلدي). إذ إن سيدتين اثنتين فقط أشغلنا هذا المنصب في إسرائيل من بين ٤٠ رئيس بلدية في المدن الكبيرة، منذ العام ١٩٨٩، حيث تم انتخابها لرئاسة بلدية في الانتخابات التي جرت في ذلك العام للمرة الأولى: ياغيل غيرمان في رئاسة بلدية هرتسليا (بقيت في منصبها ذاك حتى العام ٢٠١٣، حيث استقالت وترشحت في قائمة «يش عتيد» لانتخابات الكنيست فأصبحت عضو كنيست، ثم وزيرة للصحة) ومريم فايربيرغ في رئاسة بلدية נתانيا، ولا تزال تشغل هذا المنصب حتى هذا اليوم، وهي السيدة الوحيدة من بين ٤٠ رئيس بلدية في المدن الإسرائيلية الكبيرة.

يتعارض هذا التدني في تمثيل النساء في مرافق الحكم المحلي في إسرائيل مع المنحى السائد حالياً في أنحاء العالم، حيث يتم انتخاب عدد متزايد من النساء لتولي رئاسة البلديات في مدن كبرى في العالم، مثل باريس ونانت (فرنسا)، مدريد وبرشلونة (إسبانيا)، يوستون، سان أنطونيو، واشنطن وبلتيمور (الولايات المتحدة)، براغ (تشيكيا)، كيلن (ألمانيا)، وزوريخ (سويسرا).

أما في عضوية المجالس البلدية، فالنساء تحظى بتمثيل أكبر نسبياً ويشهد ازدياد متواصل. ففي الانتخابات البلدية الأخيرة، التي جرت في العام ٢٠١٣، تم انتخاب ١٣٨ سيدة لعضوية مجالس بلدية، من أصل ٨٦٦ عضواً (أي ١٦٪) في المدن الـ ٤٠ الأكبر في إسرائيل. أما في المجالس المحلية (أي في البلديات والمدن والقرى التي يقل عدد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة)، فقد فازت نساء بنسبة ١٣٪ من مجمل عدد الأعضاء في المجالس المحلية، في الانتخابات التي جرت في العام نفسه. وفي سبيل المقارنة، تبلغ نسبة السيدات الأعضاء في المجالس البلدية في إيطاليا ٢٠٪، في هولندا ٢٠٪، في ألمانيا، أستراليا، بريطانيا ونيوزيلندا - ٣٠٪، بينما تزيد نسبتهن عن ٣٠٪ في دول مثل فرنسا، فنلندا، جنوب أفريقيا، السويد وإسبانيا.

وكان الكنيست الإسرائيلي قد أدخل تعديلاً هاماً على قانون السلطات المحلية في العام ٢٠١٤، يرمي إلى تشجيع الأحزاب والقوائم الانتخابية المختلفة في الانتخابات البلدية على ضم وترشيح نساء في إطرارها. ويقضي التعديل بزيادة ١٥٪ في حصة التمويل الحكومي لاية كتلة تبلغ نسبة النساء فيها الثلث على الأقل. وسيدخل هذا التعديل حيز التنفيذ ابتداء من الانتخابات البلدية المقبلة، في العام ٢٠١٨.

الكنيست (البرلمان) مع مستوى تمثيلهن في برلمانات الدول الأخرى يتضح أن إسرائيل تحتل المرتبة الـ ٥٣ من أصل ١٨٨ دولة، وهي مرتبة أدنى من مستوى التمثيل النسائي في الغالبية الساحقة من الدول الديمقراطية الليبرالية التي تدعي إسرائيل الانتساب إليها. ومع ذلك، فهي تتقدم على دول عريقة مثل فرنسا (في المرتبة ٥٧)، كندا (المرتبة ٥٩) والولايات المتحدة (المرتبة ٩٤).

ويشير معذ التقرير، في ختام هذا الباب، إلى أن «التحسن الكبير في تمثيل النساء في الكنيست يمثل بشارى إيجابية وسارة. لكن الطريق إلى المساواة الجندرية لا تزال طويلة. والأهم، أن إيمان النظر في وضع النساء في القطاعات والمساحات الأخرى يثبت أن هذا التحسن في التمثيل البرلماني لم ينعكس بعد في اندماج النساء في وظائف ومناصب رفيعة، سواء في البرلمان (الكنيست) أو في السلطة التنفيذية (الحكومة)».

النساء في الحكومة الإسرائيلية

حتى العام ١٩٧٤، كانت غولدا مثير هي السيدة الوحيدة التي أشغلت منصب وزير في حكومة إسرائيلية. لا بل أشغلت فيما بعد منصب رئيسة الحكومة وكانت السيدة الوحيدة فيها! ثم انضمت نساء أخريات لإشغال منصب وزير في الحكومة الإسرائيلية فيما بعد: شولاميت ألوني (في العام ١٩٧٤)، ساره دوتان (في العام ١٩٨٣)، شوشانه أربيلي - المورليانو (في العام ١٩٨٦) وأورا نجير (في العام ١٩٩٢). وبقي الوضع على هذه الحال، فكانت ٥ نساء فقط قد أشغلن منصب وزير في حكومات إسرائيل حتى العام ١٩٩٦. وخلال السنوات منذ ١٩٩٦ لتحتسب الوضع قليلاً، إذ تم تعيين ١٢ سيدة أخرى لمنصب وزاري في حكومة إسرائيلية.

وفي الإجمال، من بين الوزراء الـ ٢٤ الذين أشغلوها عضوية حكومة إسرائيلية منذ تأسيسها للمرة الأولى وحتى اليوم، هناك ١٧ سيدة فقط، أي ما يعادل ٧٪ فقط. ويشير التقرير إلى حقيقة أن أكبر عدد من النساء في أية حكومة إسرائيلية منذ قيامها لم يتعد ٤ نساء فقط. وبينما تبلغ النسبة المتوسطة لعدد النساء في حكومات الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) نحو ٣٠٪، فإن هذه النسبة لا تتعدى الـ ١٤٪ في إسرائيل.

والى جانب هذا، ينبغي الالتفات إلى حقيقة أن النساء لا يشغلن في إسرائيل، عادة وغالباً، مناصب وزارية «حساسة وهامة»، إذ تفيد المعطيات الرسمية بأن السيدات لم يشغلن، أبداً، أي منصب وزاري في ثلاثة من الوزارات الأربع الأهم وهي: المالية، الدفاع والأمن الداخلي، بينما كانت وزارة الخارجية الوزارة الوحيدة التي ترأسها سيدة: غولدا مثير (بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦) وتسيبي ليفني (بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩).

ولا يزال تمثيل النساء متدنياً في المواقع والمناصب الرفيعة الأخرى؛ فمن بين نواب الوزراء الثمانية في الحكومة الإسرائيلية

الهيئات والمؤسسات، بما فيها المؤسسات المنتخبة من قبل الجمهور مباشرة. لا بل ازدادت في الأونة الأخيرة عدد الحكومات في العالم التي تحافظ على توازن جندي في تركيبها، بحيث تتوزع المقائبات الوزارية فيها بين الرجال والنساء بالتساوي. وهذا، إلى جانب تزايد عدد النساء اللاتي يفرغن بالمواقع القيادية الأولى والامامية (رئاسة الحكومة أو رئاسة الدولة).

النساء في الكنيست

كان حق النساء المتساوي قد ضمن منذ الانتخابات الأولى «مؤتمر المنتخبات» في الـ ١٩٢٠. وكان ذلك إحدى العلات المبكرة جداً من منح النساء حق الانتخاب. وللمقارنة، فقد حظيت النساء في الولايات المتحدة بحق الانتخاب للمرة الأولى في العام نفسه، أيضاً. أما في إسبانيا والبرتغال، فقد بقيت النساء محرومات من حق الانتخاب حتى أوائل الثلاثينيات، بينما بقين كذلك في فرنسا وإيطاليا حتى الأربعينيات. وإلى جانب ذلك، كانت إسرائيل، طبقاً لتقرير «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، إحدى الدول الديمقراطية الأولى التي وصلت فيها سيدة إلى المنصب القيادي الأعلى والأرفع: تعيين غولدا مثير رئيسة للحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٦٩. ورغم ذلك، بقي تمثيل النساء في الكنيست متدنياً جداً طوال سنوات عديدة وطويلة.

في دورات الانتخابات الثلاث الأولى للكنيست الإسرائيلي (١٩٤٩ - ١٩٥٥)، بلغت نسبة النساء من بين أعضاء الكنيست نحو ١٠٪ فقط. تلاها انخفاض مستمر خلال العقود الأربعة التالية، حتى العام ١٩٩٩. وتراوحت نسبة هذا التمثيل بين حضيض العام ١٩٨٨ (٧ نساء فقط) وذروة العام ١٩٩٢ (١١ سيدة). ولكن، منذ العام ١٩٩٩، يشهد عدد النساء العضوات في الكنيست ارتفاعاً دائماً ومتواصلاً، بلغ رقماً قياسياً يعادل ٢٩ سيدة في انتخابات العام ٢٠١٥. بينما يبلغ عددهن اليوم ٣٣ سيدة، أي ما يعادل أكثر من ربع عدد أعضاء الكنيست الكلي؛ موزعة على الكتل المختلفة على النحو التالي: «المعسكر الصهيوني» - ٩ سيدات (من بين ٢٤ عضو كنيست)، «الليكد» - ٧ سيدات (من بين ٣٠ عضو كنيست)، «كلنا» برئاسة موشيه كلون - ٤ سيدات (من بين ١٠ أعضاء)، «يش عتيد» برئاسة يئير ليد - ٣ سيدات (من بين ١١ عضو كنيست)، «ميرتس» - ٣ سيدات (من بين ٥ أعضاء كنيست، وهي الكتلة الوحيدة التي تشكل فيها السيدات أغلبية أعضاء الكتلة البرلمانية)، «القائمة المشتركة» - سيدتان (من بين ١٣ عضو كنيست)، «البيت اليهودي» - سيدتان (من بين ٨ أعضاء كنيست) و«يسرائيل بيتينو» - سيدتان (من بين ٦ أعضاء كنيست). وفي المقابل، استنتجت كتلتان (حزبان) اثنتان النساء تماماً ولم تدمج في قائمتي مرشحيهما أياً منهن. وهما حزبا اليهود الحرديم، الشرقيين والغربيين، «شاس» و«يهדות هتوراه».

ولدى مقارنة مستوى تمثيل النساء في

في هذه الفترة من آذار، تحديداً، حيث أيام ما بين «يوم المرأة العالمي» (الثامن من آذار) و«عيد الأم» (الحادي والعشرون من آذار). تصدر العديد من الأبحاث والتقارير والإحصائيات التي تقدم صورة عن أوضاع النساء وتمثيلهن في مناحي الحياة المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وغيرها، وتطرح اقتراحات توصيات بشأن تحسين هذا التمثيل ورفع مستواه ودرجة فاعليته، حتى لا يبقى شكلياً وصورياً فقط.

ومن بين هذه التقارير، تقرير أعده «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ونشر في أوائل آذار الحالي وضمته «صورة الوضع» حتى أوائل العام الجاري، ٢٠١٦. حول تمثيل النساء في إسرائيل في ثلاث حلقات سياسية مركزية: الكنيست (البرلمان/ السلطة التشريعية)، الحكومة (السلطة التنفيذية) والحكم المحلي (المجالس البلدية الإقليمية والمحلية).

وأبرز ما يظهر في هذه «الصورة» هو: ثمة ارتفاع دائم ومتواصل في عدد النساء في الكنيست، لكن تمثيلهن لا يزال متدنياً بالمقارنة مع الدول الديمقراطية المتقدمة؛ وعلاوة على هذا: نسبة تمثيل النساء في الحلقات السياسية الأخرى لا تزال متدنية جداً ومستوى دمجهن في الوظائف والمناصب الرفيعة العليا لا يزال بعيداً جداً عما يمكن أن يكون كافياً ومرضياً. فقد بلغ عدد النساء في الكنيست الإسرائيلي اليوم رقماً قياسياً غير مسبوق من قبل، إذ تجاوز نسبة الربع (٢٥٪) للمرة الأولى. ولكن رغم هذا الارتفاع، إلا أن هذه النسبة لا تزال متدنية إذا ما قورنت بالوضع في غالبية الدول الديمقراطية المتقدمة. وهذه الحال هي نفسها، أيضاً، في الحلقات السياسية الأخرى.

يفتح تقرير «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، الذي أعده د. عوفر كينغ، الباحث في «برنامج الإصلاح السياسي» والمختص، بصورة أساسية، في: الأحزاب، السياسة الإسرائيلية الداخلية، انتخاب المرشحين والقيادات، طرائق الانتخاب والتغيير الدستوري، بالإشارة إلى أنه «قبل ثلاثة أشهر، استقال عضو الكنيست داني عطار (من «المعسكر الصهيوني») عن عضوية الكنيست، بينما أصبح عددهن اليوم، بعد مضي ٢٥ عاماً، يعادل ٥ أضعاف ما كان عليه».

ويشير تقرير «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى أن القرار بزيادة الميزانيات المخصصة لأبناء «سبط منشي» جاء في أعقاب إعلان الحكومة الإسرائيلية، في نهاية الشهر الماضي، بتجميد هجرة الفلشا من أثيوبيا. وقال رئيس لجنة استيعاب الهجرة اليهودية في الكنيست، أبراهام نفوسا أثيوبسي الأصل، من حزب الليكود، إنه «أرحب بزيادة عدد المهاجرين الجدد من أبناء منشي، لكن لا يوجد منطق في تمكين هجرة ٧٠٠ منهم وعدم تمكين هجرة عدد مشابه من أبناء الفلشا. وهذا القرار مصدره التمييز ضد المنحدرين من أصول أثيوبية».

وقالت الحكومة الإسرائيلية لدى إعلانها عن تجميد هجرة الفلشا إن السبب هو التكلفة المرتفعة لمخصصات السكن لهم، والتي تبلغ ٢٫٢ مليار شيكل. وقال نفوسا إنه «يوجد هنا تمييز بيم دم ودم وبين يهود ويهود».

وتظاهر أول من أمس حوالي ١٥٠ شخص في القدس احتجاجاً على قرار الحكومة بتجميد هجرة الفلشا إلى إسرائيل، وقال أحد المتظاهرين لصحافيين إنه ينظر هجرة ابنته من أثيوبيا منذ عشر سنوات، وإن قرار الحكومة الإسرائيلية «نابع من منطلقات عنصرية فقط». وحمل نقيب من المتظاهرين صور أقاربهم في أثيوبيا. وطالب المتظاهرون الحكومة بأن تنفذ على الفور قرارها الذي اتخذته قبل أربعة شهور، وقضى بتكثيف هجرة قرابة تسعة آلاف من الفلشا إلى إسرائيل وينتظرون في أديس أبابا. ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «كفى للتمييز، كفى للعنصرية» ولا يميزون بين يهودي ويهودي».

ويشارك في المظاهرة عضوا الكنيست نفوسا وادفاي أمسال، وكلاهما من حزب الليكود، وعضو الكنيست ريفطال سويد من كتلة «المعسكر الصهيوني». واحتجاجاً على قرار الحكومة بتجميد هجرة الفلشا، يتقيد نفوسا وأمسال عن الكنيست، وفي أعقاب ذلك أعلن مكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتانياهو، عن رصد ميزانية لتمكين هجرة ٥٠٠ مسن ومريض من الفلشا خلال العام الحالي، وأن يتم تمويل هجرة الباقيين في العام المقبل. وأوضح عضوا الكنيست أنهما لا يكتفیان بهجرة عدد قليل من الفلشا.

وأوضح أمسال أنه سيواصل التغييب عن جلسات الكنيست، وقال «إنني لا أستطيع أن أفهم قرار الحكومة هذا. فلوتعين أن يستجلبوا ٩٠٠٠ ولد شعرهم أشقر وعيونهم زرقاء، لكانوا هنا منذ الأسم». كذلك قال نفوسا إنه «سنستمر في الامتناع عن التصويت إلى جانب الحكومة (في الكنيست) طالما هي تميز بين يهود ويهود». وقالت سويد إن «رئيس الحكومة ما كان سيجد قرار حكومة وكان سيجد ميزانية لو كان الحديث يدور عن مهاجرين من الاتحاد السوفيتي أو أوروبا. هذه عنصرية وتمييز». وكانت الشرطة الإسرائيلية قد استبقت المظاهرة باستدعاء نشطاء أثيوبيين ومحاولة جعلهم يتراجعون عن التظاهر، وفقاً لصحيفة «هآرتس». وتتحسب الشرطة الإسرائيلية من تكرار مواجهات بين قوتها والمتظاهرين الأثيوبيين. خلال احتجاجات في العام الماضي على التمييز ضد الأثيوبيين في إسرائيل. وقالت الشرطة إن استدعاء نشطاء أثيوبيين يأتي في إطار استعدادها للمظاهرة، رغم أنها مرخصة. وذلك «من أجل الحفاظ على النظام ضمن حدود الترخيص الممنوح للمظاهرة». وهكذا نفلح حيال أي مظاهرة يشارك فيها عدد كبير من المتظاهرين.

في عملية سرية للوكالة اليهودية

وصول آخر مجموعة من اليهود اليمينيين إلى إسرائيل!

مؤسسات تعليمية.

ويقتن قسم آخر من هذه الجماعة في مستوطنة «بيت إيل» قرب رام الله، وهؤلاء أيضاً يواجهون مصاعب في الاندماج مشابهة لهؤلاء الذين يقطنون في «كريات اربع». وحذر مسؤولون من عدم رصد الحكومة الإسرائيلية ميزانيات كافية من أجل اندماج هذه الجماعة.

وفي محاولة لمواجهة هذه المصاعب، قررت وزارة استيعاب الهجرة الاعتراف بأبناء «سبط منشي» كمهاجرين جدد لمدة ١٥ عاماً وليس لعشرة أعوام. ورصد مساعدات مالية لهم طوال هذه الفترة. كذلك قررت الحكومة الإسرائيلية زيادة ميزانيات السلطات المحلية، المستوطنات وغيرها، وتطرح اقتراحات توصيات بشأن تحسين هذا التمثيل ورفع مستواه ودرجة فاعليته، حتى لا يبقى شكلياً وصورياً فقط.

ويشار إلى أن القرار بزيادة الميزانيات المخصصة لأبناء «سبط منشي» جاء في أعقاب إعلان الحكومة الإسرائيلية، في نهاية الشهر الماضي، بتجميد هجرة الفلشا من أثيوبيا. وقال رئيس لجنة استيعاب الهجرة اليهودية في الكنيست، أبراهام نفوسا أثيوبسي الأصل، من حزب الليكود، إنه «أرحب بزيادة عدد المهاجرين الجدد من أبناء منشي، لكن لا يوجد منطق في تمكين هجرة ٧٠٠ منهم وعدم تمكين هجرة عدد مشابه من أبناء الفلشا. وهذا القرار مصدره التمييز ضد المنحدرين من أصول أثيوبية».

وقالت الحكومة الإسرائيلية لدى إعلانها عن تجميد هجرة الفلشا إن السبب هو التكلفة المرتفعة لمخصصات السكن لهم، والتي تبلغ ٢٫٢ مليار شيكل. وقال نفوسا إنه «يوجد هنا تمييز بيم دم ودم وبين يهود ويهود».

وتظاهر أول من أمس حوالي ١٥٠ شخص في القدس احتجاجاً على قرار الحكومة بتجميد هجرة الفلشا إلى إسرائيل، وقال أحد المتظاهرين لصحافيين إنه ينظر هجرة ابنته من أثيوبيا منذ عشر سنوات، وإن قرار الحكومة الإسرائيلية «نابع من منطلقات عنصرية فقط». وحمل نقيب من المتظاهرين صور أقاربهم في أثيوبيا. وطالب المتظاهرون الحكومة بأن تنفذ على الفور قرارها الذي اتخذته قبل أربعة شهور، وقضى بتكثيف هجرة قرابة تسعة آلاف من الفلشا إلى إسرائيل وينتظرون في أديس أبابا. ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها «كفى للتمييز، كفى للعنصرية» ولا يميزون بين يهودي ويهودي».

ويشارك في المظاهرة عضوا الكنيست نفوسا وادفاي أمسال، وكلاهما من حزب الليكود، وعضو الكنيست ريفطال سويد من كتلة «المعسكر الصهيوني». واحتجاجاً على قرار الحكومة بتجميد هجرة الفلشا، يتقيد نفوسا وأمسال عن الكنيست، وفي أعقاب ذلك أعلن مكتب رئيس الحكومة، بنيامين نتانياهو، عن رصد ميزانية لتمكين هجرة ٥٠٠ مسن ومريض من الفلشا خلال العام الحالي، وأن يتم تمويل هجرة الباقيين في العام المقبل. وأوضح عضوا الكنيست أنهما لا يكتفیان بهجرة عدد قليل من الفلشا.

وأوضح أمسال أنه سيواصل التغييب عن جلسات الكنيست، وقال «إنني لا أستطيع أن أفهم قرار الحكومة هذا. فلوتعين أن يستجلبوا ٩٠٠٠ ولد شعرهم أشقر وعيونهم زرقاء، لكانوا هنا منذ الأسم». كذلك قال نفوسا إنه «سنستمر في الامتناع عن التصويت إلى جانب الحكومة (في الكنيست) طالما هي تميز بين يهود ويهود». وقالت سويد إن «رئيس الحكومة ما كان سيجد قرار حكومة وكان سيجد ميزانية لو كان الحديث يدور عن مهاجرين من الاتحاد السوفيتي أو أوروبا. هذه عنصرية وتمييز». وكانت الشرطة الإسرائيلية قد استبقت المظاهرة باستدعاء نشطاء أثيوبيين ومحاولة جعلهم يتراجعون عن التظاهر، وفقاً لصحيفة «هآرتس». وتتحسب الشرطة الإسرائيلية من تكرار مواجهات بين قوتها والمتظاهرين الأثيوبيين. خلال احتجاجات في العام الماضي على التمييز ضد الأثيوبيين في إسرائيل. وقالت الشرطة إن استدعاء نشطاء أثيوبيين يأتي في إطار استعدادها للمظاهرة، رغم أنها مرخصة. وذلك «من أجل الحفاظ على النظام ضمن حدود الترخيص الممنوح للمظاهرة». وهكذا نفلح حيال أي مظاهرة يشارك فيها عدد كبير من المتظاهرين.

وصل إلى إسرائيل ليلة أمس الاثنين، ١٧ يمينياً يهودياً جلبتهم الوكالة اليهودية في عملية سرية. وأعلنت إسرائيل أن هذه آخر مجموعة من اليهود اليمينيين تهاجر إلى إسرائيل.

وكان أفراد هذه المجموعة يسكنون في مدينتي صنعاء وبريدة. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مصادر في الوكالة اليهودية قولها إنه يوجد في اليمن حالياً قرابة خمسين يهودياً طلبوا البقاء في اليمن ويتواجدون في مكان مغلق قريب من السفارة الأميركية في صنعاء.

وقال ممثل الوكالة اليهودية في مثير «نعلن بهذا عن انتهاء عملية الهجرة اليهودية من اليمن». وأضاف أنه تم تسريع جلب اليهود من اليمن إلى إسرائيل في السنوات الأخيرة، بعد أن ساعات أوضاعهم في أعقاب الحرب الدائرة في اليمن «وتصاعد الاعتداءات المعادية للسامية ضد أفراد الجالية». وبلغ العدد الإجمالي لليهود اليمينيين الذين وصلوا إلى إسرائيل أكثر من ٢٠٠، في عدة عمليات سرية نفذتها الوكالة اليهودية. وهاجر إلى إسرائيل منذ تأسيسها في العام ١٩٤٨ أكثر من ٥١ ألف يهودي يمني، غالبيتهم في العامين ١٩٤٩ - ١٩٥٠.

وأشارت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي إلى أنه شاركت في العملية السرية لإخراج هذه المجموعة من اليمن وزارة الخارجية الأميركية وجهات أميركية رسمية أخرى ساعدت في تنسيق انتقالهم. ورافق مبعوثون من الوكالة اليهودية أفراد المجموعة خلال الشهور الأخيرة، ووصلوا الليلة قبل الماضية إلى مطار بن غوريون الدولي قرب تل أبيب.

وقالت القناة الثانية إن على رأس هذه المجموعة الحاجام سليمان دهازي، الذي حضر برفقة والديه والتقى مع زوجته وأولاده في مركز استيعاب مهاجرين. وأحضر هذا الحاجام معه كتاب تورا قديماً يعود تاريخ كتابته إلى ٨٠٠ عام وكتب على جلد بهيمة.

وتعتبر رئيس الوكالة اليهودية، نتان شيرانسكي، أن «هذه لحظة هامة للغاية في تاريخ دولة إسرائيل والهجرة اليهودية إلى البلاد، ومنذ هجرة يهود اليمن الأولى (بعد تأسيس إسرائيل) وحتى اليوم ساعدت الوكالة اليهودية في جلب يهود اليمن إلى بيتهم، إسرائيل. وهذا الأسبوع أنحننا هذه المعجزة. وهذا الفصل في تاريخ إحدى الجاليات القديمة في الشعب اليهودي وصل إلى نهايته، لكن إسهام يهود اليمن المتميز منذ ألفي عام سيستمر هنا في دولة إسرائيل».

وفي العام ٢٠١٣، استجلبت الوكالة اليهودية ١٧ يهودياً يمينياً في عملية استمرت عامين، تم خلالها استجلب أربعة من هذه المجموعة من اليمن و١٣ من أبنائهم الذي كانوا يتواجدون في الأرجنتين. وكانت جماعة يهودية حريدية قد أقنعت، في العام ٢٠١١، أبناء هذه المجموعة بالهجرة إلى بريطانيا، بعد التعهد لهم بأن يحصلوا على لجوء، لكن لدى وصولهم إلى لندن لم يحصلوا على اللجوء وتم نقلهم إلى الأرجنتين.

استجلاب هندو بإعداد أنهم يهود!

أعلن وزير استيعاب الهجرة الإسرائيلي، زئيف إكين، في الكنيست، في التاسع من آذار الجاري، أنه خلال العام ٢٠١٦ الحالي سيتم استجلاب ٧٠٠ شخص من الهند بإعداد أنهم يهود من أبناء «سبط منشي». وكان قد هاجر ٢٦٠ شخصاً من هذه الجماعة إلى إسرائيل في العام الماضي. وسيتم رصد ميزانية بمبلغ ٢٫٢ مليون شيكل لاستيعاب هؤلاء خلال العام الحالي. ويتواجد في إسرائيل حالياً حوالي ثلاثة آلاف من أبناء هذه الجماعة، بينهم ٦٠٠ ولدوا في إسرائيل.

ويقطن أكبر تجمع من هذه الجماعة في مستوطنة «كريات اربع» في الخليل. وقال تقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، مؤخرًا، إن هذه الجماعة تواجه مصاعب في الاندماج في البلاد، ونصف أفرادها يحتاجون إلى خدمات مؤسسات الرفاه. وقالت معطيات نشرها مكتب الرفاه إن عدد المحتاجين من أبناء هذه الجماعة لخدمات الرفاه ارتفع بين العامين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ بنسبة ١٤٪، كما أن ٧٣٪ من أبناء الشبيبة منهم يعرفون على أنهم «فتية في خطر». ويمارس عدد قليل من أفراد هذه الجماعة عملاً، و٤٢٪ من الأولاد فيها يذهبون إلى

نتنياهوو وأقطاب حكومته يتصدّرون حملة تحريض ضد منظمة «لنكسر الصمت»!

تعقيبات مطابقة في الحلبة السياسية الإسرائيلية؛ غاية هذا التحريض صرف أنظار الرأي العام عن الوضع الحالي في الأراضي المحتلة



جيش الاحتلال الإسرائيلي، الكثير من الغسيل الوسخ.

وقال قائد الجبهة الوسطى السابق، اللواء في الاحتياط أفني مزراحي، «إنني أعتمد على عميرام ليفين بأنه إذا دقق في شيء ما فإنه يفعل ذلك بعمق»، لكنه ندد بالمنظمة الحقوقية.

من جانبها، قالت عضو الكنيست عن «المعسكر الصهيوني» تسبيبي ليفني، إن «أفكارى مختلفة عن أفكارهم (في «لنكسر الصمت»)، لكنني لن انضم إلى موقّدة قبيلة السياسيين الذين يشيرونهم على النار من أجل كسب ربح سياسي، وهذه الملاحقة غايتها صرف أنظار الرأي العام عن الوضع الحالي، الذي شهدنا فيه أكثر من ٢٠٠ عملية ولا يوجد لدى الحكومة أي حل في الأفق».

وأضافت أن الجيش الإسرائيلي هو «الأكثر أخلاقية في العالم... وإذا خالفت 'لنكسر الصمت' القانون فليحققوا ضدها».

وقالت رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غالثون، إن نتنياهو سرب أسراراً عسكرية وإنه آخر من يحق له التحدث ضد «لنكسر الصمت»، وأن «نتنياهوويعمل مثل بوتين وأردوغان ويستخدم الجهات الأمنية من أجل ملاحقة سياسية ضد نشطاء «لنكسر الصمت» ومن خلال استغلال سيء لمصالحاته، من أجل كم أفواه من ينتقد سياسة الاحتلال».

وقالت صحيفة «هارتس» في افتتاحية عددها الصادر يوم الأحد متهكمة «ببداؤه لم يتبق سوى مطالبة الحكومة بالإعلان عن 'لنكسر الصمت' كتنظيم إرهابي، واعتقال أعضائه، ومحاكمة الجنود الخونة الذين أدلوا بمعلومات حول مظالم الجيش الإسرائيلي في المناطق، وتوجيه التحية إلى القناة الثانية على إنجازها الصحافي، الذي أنقذ دولة إسرائيل من هادميها، مثلما فعلت القناة في الماضي تجاه 'عدو الأمة'، عزرا ناوي».

وتابعت الصحيفة أنه «بهذه الطريقة ستحل على ما يبدو كافة المشاكل الأمنية التي يعاني منها مواطنو إسرائيل، والحكومة لم تجد حلا لها حتى الآن، في إشارة إلى عمليات الطعن التي ينفذها الفلسطينيون، والتي وصفها الصحيفة بأنها نتيجة لاستمرار الاحتلال.

واتهمت الصحيفة الحكومة الإسرائيلية بأنها تمارس «إستراتيجية سيئة بالتحريض الأرعن ضد منظمة حقوق إنسان، وذلك في دولة تتفاخر بديمقراطيتها المزدهرة بين شعوب المنطقة».

وشددت الصحيفة على أن "'لنكسر الصمت' هي منظمة هامة، ووضعت هدفاً أمامها يتمثل بتطهير الجيش الإسرائيلي من عمليات غير قانونية ينفذها جنود، ومن التشكيل بالفلسطينيين والتفسير العنيف للأوامر العسكرية، وهدفها ونشاطها الدؤوب ضد الاحتلال ليس خيانية".

وخلصت الصحيفة إلى أن «دولة ديمقراطية ينبغي أن تعترف بمنظمة كهذه، وأن تمنحها دعماً كاملاً، وأن توقف صيد الساحرات الشعبي الجاري ضدها، والمحاولات العنيفة لإسكات 'لنكسر الصمت'، واستخدام المنظمة المتكرر ككبش فداء سياسي يجب أن تتوقف».

«الصمت»، بدوره أوعز وزير الدفاع، موشيه يعلون، للجيش الإسرائيلي بإجراء تحقيق حول «إدلاء جنود مسرحين بمعلومات سرية حول فترة خدمتهم في الجيش الإسرائيلي».

واعتبرت وزير العدل، آييليت شاكيد، من حزب «البيت اليهودي»، والتي تدفع من أجل تقييد نشاط المنظمات الحقوقية، أن «الأمر الأخطر هو أن تخول منظمة نفسها بجمع معلومات استخباراتية حول عمليات عسكرية تنفذها وحدات الجيش الإسرائيلي، من خلال استغلال الجنود بواسطة أسئلة تُعرض وكأنها ساذجة، وواضح أن من يجمع معلومات من هذا النوع ويدعي أنه يفعل ذلك من أجل حقوق الإنسان، يكذب، من يجمع معلومات من هذا النوع يحاول المساس بدولته بوسائل غير مسموح بها، وحتى بشكل يمكن أن يذكر بعمليات تجسس».

ولم يقتصر الهجوم ضد «لنكسر الصمت» على قادة اليمين، فقد صرح عضو الكنيست عن حزب العمل، إيتان كابل، بأن «نشاط لنكسر الصمت، كما تم الكشف عنه الآن، يشكل تجاوزاً لخط أحمر يحظر تجاوزه، وهذه قرائن خطيرة جدا وتدل على تجميع منهجي لإفادات ضد الجيش الإسرائيلي، ضد الدولة، ضدنا، ولا مفر من تحقيق الشرطة».

واعتبر رئيس حزب «يش عتيد (يوجد مستقبل)»، ياثير لبيد، الذي ترتفع شعبيته في استطلاعات الرأي الأخيرة، أن «منظمة 'لنكسر الصمت' تتأمر على دولة إسرائيل وتلحق ضرراً شديدا من الداخل والخارج. وفي الوقت الذي تحارب فيه دولة إسرائيل الإرهاب، تأخذ منظمة معلومات وتستخدمها ضد الدولة، وعلى دولة إسرائيل أن تفعل كل شيء من أجل حماية جنودها، وهذه منظمة لا توجد لها أي حق بالوجود في دولة تحارب يومياً من أجل أمن مواطنيها».

«فريّة دموية»

برغم هجوم السياسيين الشديد على منظمة «لنكسر الصمت»، إلا أن هناك من وقف ضد هذا الهجوم، وزير بينهم اللواء في الاحتياط عميرام ليفين، القائد الأسبق للجبهة الشمالية ولوحدة كوماندوز النخبة «سرية هيئة الأركان العامة».

وقال ليفين لإذاعة الجيش الإسرائيلي، الأحد، إنه تقصى الحقائق حول تقرير القناة الثانية، ووصفه بأنه «فريّة دموية، لا توجد كلمة صادقة وأحدة، وهذا ليس تحقيقاً صحافياً».

وأضاف ليفين أن «هذا ليس تحقيقاً صحافياً، لقد أخذوا ثلاثة مدسوسين من منظمة اليمين 'عاد كان' حاولوا دس أنفسهم في 'لنكسر الصمت'»، وتابع أنه وصلت إليه عشرات التوجهات تسأله عن رد فعله، بعد أن صرح في الماضي عن تأييد للمنظمة وقال «أنا أكسر الصمت أيضاً».

وتساءل محللون حول كيف نشرت القناة الثانية التقرير المصور، وادعت أنه يحتوي على «معلومات سرية»، فلو كان هذا الادعاء صحيحاً لما تم نشر التقرير لأن الرقابة العسكرية كانت ستمنع نشره.

لكن التقرير الذي نشرته القناة الثانية تضمن تعقيباً من رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) السابق، أفني ديختر، الذي قال إن «هذا يبدو مثل تحقيق من أجل جمع معلومات من مشغلي عملاء». ويقول محامي «عاد كان»، عوديدي سفوراي، في التقرير نفسه إنه «على ما يبدو أن نشطاء 'لنكسر الصمت' سيضطرون الآن إلى كسر الصمت وأن يشرحو كيف تحولت منظمة تهتم بأخلاقيات الجيش الإسرائيلي إلى هيئة توجد بحوزتها معلومات أمنية سرية؟».

وعقبت المديرة العامة لمنظمة «لنكسر الصمت»، بولبي نوفيك، على التقرير التلفزيوني مؤكّدة على «أننا لا نجمع معلومات سرية ولا نراقب الوحدات العسكرية، والحديث يدور هنا عن عدة منظمات تعمل بالتعاون مع نواب كنيست من حزبي الليكود والبيت اليهودي من أجل إسكات من ينتقد الحكومة والاحتلال، وهم ينشطون بأساليب غير لائقة مثل التعقب والكاميرات الخفية».

وأوضحت نوفيك، أن «هدفنا هو جمع معلومات من جنود خدموا في المناطق (المحتلة) ونشرها، ونحن نعمل بشكل قريب من الرقابة العسكرية، وهي الهيئة الوحيدة المخولة بأن تفتر ما هو مسموح نشره أو لا».

وأضافت نوفيك، التي كانت تتحدث إلى القناة الثانية، أن «ما سمعناه هنا في الشريط المصور خطير، غير لائق وغير زهيه، لقد وافقتم على تحليل 'عاد كان'، الذين لديهم مصالح واضحة، وهناك هيئات مخولة في الدولة تصادق على نشر المعلومات، ودورنا هو جمع ونشر هذه المعلومات بموجب تعليمات الرقابة العسكرية».

انفلات يميني

يستغل نتنياهو دائماً أية معلومة مسيئة للمنظمات الحقوقية يتم نشرها، ويطلق في أعقابها تصريحات ضد هذه المنظمات ويتجاهل الحقائق بشكل كامل.

وبعد نشر تقرير القناة الثانية، تفرغ نتنياهو من كافة مهامه لكي يعلن أن «منظمة 'لنكسر الصمت' تجاوزت خط أحمر».

ولدى افتتاحه اجتماع حكومته الأسبوعي، الأحد، وبعد التعقيب على الاعتداء الإرهابي الأخير في اسطنبول، اعتبر نتنياهو أن «الطرف الذي يقود الكفاح العسكري ضد الإرهاب هو الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية، ومحاولة تشويه سمعة جنود الجيش الإسرائيلي مرفوضة بحد ذاتها، ولكن محاولة جمع معلومات استخباراتية عنهم هو أمر لا يحتمل والجهاث المسؤولة تتعامل مع ذلك، في إشارة واضحة إلى المزاغم ضد منظمة «لنكسر

تعلات في إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، أصوات تدعو إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في ذلك العام، لكن هذه الأصوات كانت قليلة جداً دائماً، كما أن الألة الإعلامية الإسرائيلية سعت في معظم الفترات إلى فرض التعتيم عليها.

هذه الأصوات لم تصمت أبداً برغم قتلها، وهي تصدر عن عدد قليل جداً من السياسيين الإسرائيليين، الذين يدعون إلى اتفاق مع الفلسطينيين على شكل حل الدولتين.

لكن الأصوات الإسرائيلية «الأكثر خطورة» بالنسبة للمؤسسة السياسية، التي تشمل الحكومة والأحزاب، هي تلك الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، التي تتعرض في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في بداية العام ٢٠٠٩، إلى ملاحقة تتسم بنزعات معادية للديمقراطية، ووصفها خبراء في الأكاديميا الإسرائيلية بأنها نزعات فاشية. وفي الوقت الذي انزاح فيه المجتمع الإسرائيلي بمعظمه باتجاه اليمين، وجدت سياسة ملاحقة هذه المنظمات الحقوقية، التي تسمى في إسرائيل «المنظمات اليسارية» وكان كلمة «يسار» أصبحت شتيمية، تربة خصبة لدى الجمهور للتحريض ضد هذه المنظمات.

في هذا السياق تأتي مشاريع القوانين، التي يطرحها بالأساس وزراء ونواب من الائتلاف الحكومي ومن حزب «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» الذي أصبح في المعارضة الآن، وبينها مشروع قانون يهدف إلى تقليص تمويل المنظمات الحقوقية من أجل تقليص نشاطها، الذي يتركز على كشف ممارسات إسرائيل وجيشها وجهاز احتلالها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة أثناء الحروب على غزة.

إلى جانب طرح مشاريع القوانين، تشارك منظمات يمينية في الحملة ضد المنظمات الحقوقية، وتتلقى هذه المنظمات اليمينية، مثل «ام ترنتسو» (إذا أردتسم) و«عاد كان» (أي «حتى هنا»، تعاونوا من جانب وسائل الإعلام الإسرائيلية المركزية.

وأثر هذا التعاون بين المنظمات اليمينية ووسائل الإعلام، وبشكل خاص القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، التي تحظى بأعلى نسبة مشاهدة في إسرائيل وتعر عن «الإجماع الإسرائيلي»، عن حملة «المدسوسين»، التي بموجيها تدمس منظمات اليمين نشطاء فيها داخل المنظمات الحقوقية بهدف تصويريها بأنها تعمل ضد مصالح إسرائيل وتصور نشاطها بأنهم «خائنون».

وبعد النشر في القناة الثانية، ينبري السياسيون الإسرائيليون، بدءاً من نتنياهو، لمهاجمة المنظمات الحقوقية ومحاولة نزع شرعيتها.

حملة اليمين ضد منظمة «لنكسر الصمت»

بعد أن قامت منظمات اليمين المذكورة بحملة «المدسوسين» ضد منظمة «بتسيلم» الحقوقية وحركة «تعایش» المناهضة للاحتلال، واتهم خلالها الناشط عزرا ناوي بتبليغ جهات في السلطة الفلسطينية بأن أحد الفلسطينيين يحاول بيع عقار فلسطيني للمستوطنين، خرجت منظمة «عاد كان» بحملة مشابهة ضد منظمة «لنكسر الصمت»، من خلال تقرير نشرته القناة الثانية يوم الخميس الماضي.

وحركة «لنكسر الصمت» أسسها جنود إسرائيليون مسرحون بهدف جمع إفادات جنود حول ممارسات الجيش الإسرائيلي وجنوده ضد الفلسطينيين، ويتحدث الجنود في قسم من الإفادات عن ممارساتهم هم شخصياً أثناء تاديتهم الخدمة العسكرية في الضفة وغزة.

وفقاً للتقرير الأخير الذي نشرته القناة الثانية، فإن نشطاء في منظمة «عاد كان» وثّقوا في شهر تموز الماضي إدلاءهم بمعلومات سرية لمنظمة «لنكسر الصمت»، لكن التوثيق المصور يبدو كأنه محايدة عادية بين جنود في قوات الاحتياط ولا يبدو أنه يشمل «معلومات سرية»، بل إن هذه المعلومات متوفرة في الانترنت.

وادعى التقرير التلفزيوني، على لسان نشطاء «عاد كان»، أن منظمة «لنكسر الصمت» ترسل نشطاءها إلى وحدات سرية في الجيش الإسرائيلي من أجل جمع معلومات تستخدمها في نشاطها ضد الاحتلال، وأنها أجرت مقابلات مع جنود مسرحين حول مواضيع ليست متعلقة بحقوق الإنسان وإنما بأسرار عسكرية.

والأسئلة التي جرى طرحها بحسب التقرير التلفزيوني، الذي صوره نشطاء «عاد كان»، كانت: «السرية المتواجدة هناك تبدو كأنها لا تقوم بمهمات متعلقة بالجدار، ماذا كانت طبيعة المهمات هناك؟»، أو «ماذا يعني أعمال تتعلق بالانفاق؟» و«هل هذه مهمات عسكرية أم أنها نوع من التجارب؟».

في ضوء تقاعد أربعة قضاة قريبا

اليمن الإسرائيلي يعد العدة لتغيير تركيبة المحكمة العليا العام المقبل!

لكن هذه الصفة بين نتنياهو وليبرمان، كما ظهرت نتيجتها في هوية عضوي الكنيست اللذين سيمثلان الكنيست في «لجنة تعيين القضاة»، ليست.. كما يبدو.. سوى الخطوة العملية الأولى في تحالف يميني شامل وطويل المدى في هذه القضية يضاهف، كما ذكرنا، محاصرة «محكمة العدل العليا»، تحجيم قوتها وتقليص صلاحياتها.

وقد عبر عدد كبير جدا من ممثلي اليمين وقادته عن هذا الهدف خلال السنوات الأخيرة، جهرا ودونما أي خجل أو وجل.

وكان عضو الكنيست موطي يوغيف «من البيت اليهودي» بزعامة نفتالي بينيت) أخزهم وأكثرهم «جرأة» حينما قال، في أعقاب قرار «محكمة العدل العليا» الذي أمرت فيه بتنفيذ هدم المباني في مستوطنة بيت إيل، «أن الأوان ليفين قال في تفسير وتبرير مشروعه هذا: «إن التركيبة الحالية ستهم بلجم السلطة القضائية في الدولة»!

أما الخطوة التالية في هذا التحالف فستكون، على الأرجح، تطبيق الخطة السابقة التي كان أعدها رئيس الائتلاف الحكومي في الكنيست السابق ووزير السياحة في الحكومة الحالية، ياريف ليفين (ليكود)، والرامية إلى سن قانون جديد يقضي بتغيير تركيبة هذه اللجنة وتغيير موازين القوى فيها، بحيث يتم تقليص قوة (تمثيل) القضاة الممثلين عن المحكمة العليا مقابل زيادة قوة وتمثيل السياسيين وممثلي الأحزاب السياسية. وكان ليفين قال في تفسير وتبرير مشروعه هذا: «إن التركيبة الحالية لهذه اللجنة تتيح لقضاة المحكمة العليا الثلاثة ولممثلي نقابة المحامين تشكيل جسم مانع مقابل الأعضاء الأربعة الآخرين (وزيران وعضوا كنيست)، وهكذا يفرضون عليهم تعيينات غير مقبولة عليهم ومختلف حولها»، وأضاف: «سنعمل على تغيير هذا الوضع، لأنه لا يمكن أن يستمر»!

وبعد استكمال الانتخابات لعضوية هذه اللجنة، أصبحت تركيبيتها الجديدة للدورة الحالية على النحو التالي: وزيرة العدل آييلت شاكيد - رئيسة اللجنة، ووزير المالية موشيه كلتون (ممثلاً للحكومة)، عضوا الكنيست نوريت كورن وروبرت إيلايوف (ممثلاً الكنيست)، رئيسة المحكمة العليا القاضي مريام ناؤول، قاضي المحكمة العليا إياكيم روبنشتاين وسليم جبران (ممثلاً الجهاز القضائي / المحكمة العليا)، المحامي خالد حسني زعبي والحامية إيلانه ساكر (ممثلاً نقابة المحامين).

وقد أتاحت الصفة بين نتنياهو وليبرمان لأحزاب اليمين في إسرائيل التكتل وضمان أن يكون ممثلاً الكنيست في عضوية «لجنة تعيين القضاة»، اثنين من أعضاء الكنيست من هذه الأحزاب، هما: نوريت كورن (ليكود) وروبرت إيلايوف (إسرائيل بيتنا)، كما أظهرت نتائج التصويت السري في الكنيست يوم ٢٢ تموز ٢٠١٥.

ومثلت هذه النتيجة في حينه الإنجاز الأكبر والأبرز للائتلاف الحكومي الحالي منذ تشكيله.

فقد درجت العادة، حتى الآن، على أن يختار الكنيست ممثليه في هذه اللجنة من خلال المحافظة على «التوازن» بحيث يكون أحدهما من كتل الائتلاف والأخر من كتل المعارضة.. وهذا ما حصل الآن أيضا: فحزب «إسرائيل بيتنا» وكتلته يجلسان في المعارضة البرلمانية، خارج الائتلاف الحكومي؛ ومن خلال هذا التحالف بينهما، استطاع نتنياهو وليبرمان قطع الطريق على كتل المعارضة الأخرى (المعسكر الصهيوني، يش عتيد، ميرتس والقائمة المشتركة) بإجهاض مسعاها لإيصال ممثل عنهما إلى عضوية «لجنة تعيين القضاة».. وهكذا فشل عضوا الكنيست عوفر شيلع (يش عتيد) وآييلت خمياس - فريبين (المعسكر الصهيوني) اللذين كانا مرشحين عن كتل المعارضة الأخرى (عدا «إسرائيل بيتنا») مجتمعاً!

إحدى الجهات الرئيسية في المعركة المتواصلة على صورة ما يسمى «الجهاز القضائي في إسرائيل»، أي السلطة القضائية، بما يشمل من محاكم مختلفة الدرجات والمستويات والصلاحيات في مقدمتها وعلى رأسها المحكمة العليا، وخاصة حينما تمارس مهامها القضائية بصفة «محكمة العدل العليا» (التي تبحث وتبث في كل ما يتصل بالقضايا الدستورية وما يدور في صلبها من حقوق وحریات أساسية)، وليس مجرد هيئة استئناف أخرى (وأخيرة) على ما يصدر من قرارات حكم قضائية عن ما دونها من محاكم.

ولأنها كذلك، فهي تشكل ميدانا أساسيا للتجاذبات المختلفة، السياسية الحزبية والقضائية، عشية انتخاب أعضائها بعيد انتخاب هيئة جديدة للكنيست.

وهذا ما حصل العام الفائت، أيضا، كما حصل في السابق، فقد وجد حليفا الأمس وخصما اليوم، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو (زعيم الليكود) وأفيدور ليبرمان (زعيم «إسرائيل بيتنا») قاسما مشتركا جعلهما يعضان جانبا، ولو مؤقتا، جميع الخلافات السياسية الحزبية - الائتلافية وغيرها والتحالف في مسألة عينية على غاية من الأهمية لكليهما معا ولكل منهما على حدة، وهي: موقع اليمين وقوته في «لجنة تعيين القضاة»، ومدى تأثيره على قراراتها، وذلك في سياق الحرب الشواء التي تشنها أحزاب اليمين وتنظيماته وقياداته المختلفة على الجهاز القضائي في إسرائيل، وفي مقدمته تحديدا «محكمة العدل العليا»، سعيا إلى تقليص صلاحياتها بالحد من قدرتها على إلغاء قوانين غير دستورية يسنها الكنيست والحد من قدرتها على توفير الحماية (ولو الجزئية والمنقوصة) للأقليات والفئات الضعيفة والمهمشة وفي المجتمع الإسرائيلي بما يضمن حقوقها وحرياتها الأساسية.

موجز اقتصادي

كلون يتراجع عن اعتراضه الكلي لميزانية مزدوجة

أعلن وزير المالية الإسرائيلي موشيه كلون في الأسبوع الماضي أنه ما زال عند موقفه المعارض لإقرار ميزانية عامة مزدوجة لعامين، إلا أنه قال إذا أصر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فإنه لن يقف عقبة أمام إقرار ميزانية كهذه ستكون للعامين المقبلين ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

ويدور جدل كبير في الساحة الإسرائيلية في السنوات السبع الأخيرة، حول نهج الموازنة المزدوجة، والذي طبق لأول مرة للعامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وفي ذلك الحين أقر الكنيست الميزانية في صيف العام ٢٠٠٩، وتمت نغاة أنه لا يمكن بحث وإقرار ميزانيتين منفصلتين في غضون ستة أشهر، ولكن في العام ٢٠١٠، ثبت نتنياهو هذا النهج، وأقر الميزانية التالية للعامين ٢٠١١ و ٢٠١٢.

وفي العام ٢٠١٣، أيضا كحال ٢٠٠٩، تأخر إقرار الموازنة العامة بفعل التوجه إلى انتخابات مبكرة، وبعد تلك الانتخابات بات وزير المالية يائير لبيد، رئيس حزب "يوجد مستقبل"، الذي يعارض كليا الميزانية المزدوجة، ولكن في ذلك الحين وافق على ميزانية كهذه للعامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، بسبب الوضع الذي نشأ والمطابق لما كان في العام ٢٠٠٩، ولكن بموازاة إقرار تلك الميزانية، أقر الكنيست شرط لبيد، بأنه ابتداء من العام ٢٠١٥ ستعود الحكومة إلى ميزانية سنوية.

إلا أن نتنياهو بادر بذاته لسلسلة أسباب، لحل حكومته في نهاية ٢٠١٤، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، ليعود سيناريو ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، وأيضا هنا موقف كلون يعارض الميزانية المزدوجة، إلا أنه كان أقل حدة من مسابقه لبيد، وقد أقر الكنيست العودة إلى نهج الميزانية المزدوجة.

وأثبتت كل الميزانيات المزدوجة التي أقرها الكنيست في السنوات الأخيرة أن كل الفرضيات التي قامت عليها كل واحدة من الميزانيات نقضتها الأوضاع الاقتصادية، وهذا مركز المعارضين للميزانية المزدوجة، إلا أن نتنياهو وإلى جانب دوافعه الاقتصادية لديه دافع مركزي أهم هو ثبات الحكومة، فبإقرار ميزانية مزدوجة للعامين المقبلين، سيقتل مستوى الضغوط عليه في الائتلاف الحاكم، كون القانون يحدد للحكومة فترة زمنية لاقرار الموازنة العامة، وإلا يتم حل الحكومة والكنيست، وهذا ما يشجع مركبات الائتلاف على الضغط على رئيس الوزراء لتنفيذ مطالب مالية وسياسية. وفي خلفية قرار كلون أيضا رفضه دفع الائتلاف نحو أزمة تقود إلى حل الحكومة، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، إذ تتنبأ له استطلاعات الرأي بخسارة حزبه بعض مقاعد.

١٠٣ ملايين دولار قيمة مخالفات وقوف السيارات العام الماضي

قال تقرير صدر في الأسبوع الماضي إن المجالس البلدية التي تفرض مخالفات على وقوف السيارات غير القانوني، أو من دون دفع مقابل الوقوف في المواقع العامة، سجلت في العام الماضي ٢٠١٥ مداخل فائت ٤٠٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ١٠٢ ملايين دولار، حوالي ٢٣٪ منها في مدينة تل أبيب وحدها، التي بلغت مداخلها ١٣٠ مليون شيكل، ما يعادل ٣٣٢ مليون دولار، وهي المدينة التي تشهد أكبر أزمات سير، وخاصة أزمات وقوف سيارات، رغم كثرة مواقف السيارات الخاصة، إلا أن الأخيرة تجبي مبالغ باهظة، عدا عن أنه عادة في ساعات الذروة يصل اشغال مواقف السيارات فيها إلى ١٠٠٪ وأحيانا أكثر، ما يضطر السائقين إلى الوقوف في أماكن ليست مخصصة لوقوف السيارات.

وتلبي تل أبيب مدينة القدس، إذ بلغ فيها حجم المدخول في العام الماضي ما يقارب ٤٩ مليون شيكل، وهو ما يعادل ١٣٦ مليون دولار، وحسب التقرير، فإن قسما من مداخل بلدية تل أبيب يعود إلى جباية رسوم سائفة.

ويتم الدفع في مواقف السيارات العامة في عدة أنظمة، إما الدفع المباشر في المواقع العامة المغلقة، أو عبر عدادات الكترونية مثبتة بجانب كل موقف، أو الدفع عبر آلات خاصة. ولكن يوجد أيضا الدفع عبر جهاز الكتروني خاص يسمى "إيزي بارك"، ودفع عبر تطبيقات في الهواتف الخليوية.

وبحسب التقرير المذكور، فإن ٢٢٪ من الدفع عبر التطبيق في الهاتف الخليوي يتم في يوم الخميس من كل أسبوع، وهو يوم العمل شبه الأخير، خاصة في المؤسسات العامة، إذ أن يوم الجمعة، هو يوم عمل جزئي لمن يتبع نظام عمل من ٦ أيام، ويوم طلة لمن يتبع نظام العمل من خمسة أيام.

تحديد السقف الأعلى في رواتب مديري الشركات المالية

بعد جدل دام سنوات أقرت اللجنة المالية البرلمانية أمرا وزاريا يقضي بتحديد سقف أعلى لرواتب المديرين وكبار المسؤولين في الشركات المالية الاستثمارية، مثل شركات التأمين والبنوك، وشركات الاستثمارات المالية، على أن يكون الراتب السنوي، كحد أقصى، لا يتعدى ٢٥ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٦٤٠ ألف دولار، بناء على معادلة: راتب يوازى ٣٥ ضعفا لمعدل الرواتب الفعلي في السوق كحد أقصى.

ويجري الحديث عن راتب غير صاف، وبعد الخصم الضريبي والضمان الاجتماعي الخاص للعام والتأمين الصحي، فإن أقصى ما يبقى لصاحب الرواتب ٢٥٥ ألف دولار سنويا، بمعنى أكثر تقليل من ٢١ ألف دولار شهريا.

ويرى المؤيدون لهذه الخطوة أنها تحد من صرف الشركات المالية على قطاع الرواتب، الذي يأتي في نهاية المطاف على حساب المستهلكين، في حين يرى المعارضون لهذا القرار أن من شأنه أن لا يشجع ذوي المؤهلات العالية جدا على العمل في هذه المؤسسات المالية، وسيجهدون إلى مشاريع أخرى، لا تخضع لمثل هذه القيود.

سجل التضخم المالي في شهر شباط الماضي تراجعاً بنسبة ٠,٣٪، بعد أن تراجع التضخم في الشهر الذي سبق بنسبة ٠,٥٪، وهي وتيرة تراجع أقل مما كان عليه التراجع في الشهرين الأولين من العام الماضي ٢٠١٥. وحسب التوقعات فإن التضخم الإجمالي للعام الجاري سيكون للعام الثالث على التوالي «سلبيا».

وعادة يتأثر التضخم في الشهرين الأولين من كل عام بتراجع أسعار نهايات موسم الشتاء، إن كان على الملابس والأحذية، وأيضا أسعار الخضراوات والفواكه، وتضاف إليها تأثيرات غير ثابتة في الاتجاهين. وقد انخفض التضخم في الشهرين الأولين من العام الماضي ٢٠١٥، بنسبة ١,٦٪، بمعنى ضعف التراجع الحاصل في الشهرين الأولين من العام الجاري. ولكن التوقعات تشير إلى أن وتيرة ارتفاع التضخم في أشهر الربيع الحالي والمقبلة، ستكون أقل مما كان في العام الماضي، وبناء على هذا، فإن بنك إسرائيل المركزي بات يتوقع تراجعا طفيفا لإجمالي التضخم في العام الجاري.

وقد تراجع التضخم في الأشهر الـ ١٢ الماضية، من آذار ٢٠١٥، إلى شهر شباط الماضي، بنسبة ٠,٢٪، بينما تراجع التضخم في الأشهر الستة الماضية وحدها بنسبة ١,٦٪. وقد تأثر التضخم في شهر شباط من

التراجع الموسمي لأسعار الملابس والأحذية، بنسبة ٣,٩٪، ومن تراجع أسعار الخضراوات والفواكه الموسمي بمعدل ٨,٥٪. كما تأثر التضخم أيضا من تراجع حاد نسبيا لأسعار المواصلات العامة بنسبة ١٠٪ بفعل تراجع أسعار الوقود، كما كانت تراجعات طفيفة في أسعار الاتصالات والصحة والتربية والتعليم. وقد لجم تراجع التضخم ارتفاع أسعار البيوت بمعدل ٢٪.

ومن المتوقع أن يبقى بنك إسرائيل المركزي على مستوى الفائدة البنكية الأساسية القائمة بنسبة (٠,٠٪، وهي تلامس الصفر، إلا أنه حسب تقارير سابقة فإن البنك لا يبغي إجراء تخفيض آخر، لدفع عجلة النمو، خاصة وأنه كما ذكر، فإن التضخم في الأشهر الخمسة، من آذار الجاري، وحتى تموز المقبل، ستسجل كلها ارتفاعات، ولكن حسب التوقعات فإن الارتفاعات ستكون طفيفة.

وفي سياق متصل، تصاعد الجدل بين قطاع المزارعين وقطاع الأسماك من جهة، ووزارة المالية من جهة أخرى، إذ أن القطاعين يسعيان إلى وقف قرار وزارة المالية بتخفيض الجمارك على منتجات الزراعة والأسماك المستوردة، لغرض تخفيض أسعارها، إذ أن هذا التخفيض سيؤدي إلى تخفيض أسعار المنتج المحلي. وقال مسؤولون في قطاع الزراعة إن تخفيض أسعار البضائع

إعداد: بروهوم جرابسي

التضخم المالي يواصل تراجعته وسط مؤشرات لتضخم «سلبى» ثالث هذا العام!

*التضخم تراجع في الشهرين الأولين من العام الجاري بنسبة ٠,٨ ٪ مقابل نسبة ١,٦ ٪ في نفس الفترة من العام الماضي

* المزارعون يتخوفون من تخفيض الجمارك على الأسماك والمنتجات الزراعية فتخفيض الأسعار سيقتودهم إلى أزمة مالية*

المستوردة، سيؤدي لتكون نسبة أرباح المزارعين ٥٪ فقط، ما يعني الزج بهم في أزمات مالية.

ويقول المزارعون إنهم ليسوا السبب في ارتفاع أسعار الخضراوات، فهم يحصلون على أسعار مخفضة، تفرضها عليهم شركات التسويق الكبرى، التي هي تجني الأرباح الأكبر من تسويق المنتجات الزراعية، ومعها المسوقون للمستهلكين مباشرة.

وفي المقابل، نشرت وزارة المالية في الأسبوع الأول، العطاء الأول لاستيراد الأسماك، وسيتم توزيع رخص استيراد على عدة مستوردين، وهذا لغرض تخفيض أسعار الأسماك في السوق المحلية. وفي المقابل فإن وزارة المالية ستدفع لقطاع الأسماك المحلي حوالي ٣٧ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٩٥٠ مليون دولار.

ويتخوف منتجو قطاع السمك من إغراق السوق بأسماك بكأثر من حجم الاستهلاك المحلي، الذي من المتوقع له أن يزيد على ضوء تراجع أسعار السمك، الناجمة عن تخفيض الجمارك عليها. وحسب التقديرات، فإن كيلو السمك الواحد سيترجع ما بين ٢ إلى ٤ دولارات، وتتراوح أسعار الأسماك في السوق ما بين ٤ دولارات وحتى ٣١ دولارا، بحسب نوعية الأسماك.

خلال ٢٠ عاماً سيصل عدد الحريديم في إسرائيل إلى مليونين فأين سيسكنون؟



الحريديم، رقم صعب في المعادلة الإسرائيلية.

الوارد عن الحريديم بأنهم يسعون للسيطرة بالقوة على الأحياء ويفرضون طابع حياتهم المترمت على جمهور العلمانيين، وثانيا لكون الحريديم هم عادة سكان فقراء، يلقون من الإنتاجية، ومداخيلهم شحيحة، وبسبب أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية فإن الضرائب البلدية التي تفرض عليهم تكون مخفضة، وفي المقابل فإنهم يتسببون بمصاريف عالية للمجلس البلدي على خدمات التعليم والمرافق العامة الخاصة بهم.

وتوصي وزارة الإسكان بالتغلب بالقوة على اعتراضات رؤساء بلدات مدن العلمانيين، ويقول أعضاء في طاقم الوزارة: "إذا ما أعلن رئيس بلدية ما عدم استعداده لاستيعاب أثيوبيين في مدينته فإنه يكون عنصريا منبوذا، لكن إذا رفض إسكان الحريديم يكون شرعيا، ولا يوجد لهذا أي سبب. على الحريديم أن يسكنوا في كل إسرائيل، بحسب نسبتهم: ١٥٪ من السكان (القصد السكان اليهود)".

ويقول المهتمون بالأمر إن الهدف هو دمج الحريديم في العقد المجتمعي لدولة إسرائيل، ولهذا علينا إخراجهم من الغيتوات الخاصة به، من أجل خلق رابطة بين الحريديم والعلمانيين. وبطبيعة الحال فإن أساس هذا الدمج يتم في مدن الضواحي، بمعنى البعيدة عن مركز البلاد، لأن أسعار البيوت في تلك المناطق أرخص، كما توجد أراض أكثر، ولكن أيضا من الممكن بناء أحياء للحريديم في مركز البلاد، خاصة للحريديم الأغنياء.

تعقيب: جوانب هامة

هذا المقال المترجم هنا بتصرف، للمحلة الاقتصادية ميراف أرلوزوروف، يعرض جوانب هامة، منها ما لا تعترف به المؤسسة الحاكمة، وهو العدد الحقيقي للحريديم الإسرائيليين. عادة تظل الإحصائيات الرسمية من أعدادهم، ويجري الحديث رسميا عما بين ٨٪ إلى ٩٪ من إجمالي السكان كأقصى حد، ما يعني وفق الإحصائيات الرسمية التي تشمل فلسطيني القدس وسوريي الجولان، أن الحديث يجري عن قرابة ٧١٤ ألفا من الحريديم. بيد أن الكتابة وكذا وزارة الإسكان يتحدثان عن مليون نسمة، وهؤلاء يشكلون ما نسبته قرابة ١٢٪ من إجمالي السكان رسميا، ونسبة ١٢,٩٪ من إجمالي السكان من دون فلسطينيي القدس وسوريي الجولان. وفي كل الأحوال فإنهم قرابة ١٦٪ من إجمالي اليهود. وليس واضحا ما هي الخلفية التي تجعل الإحصائيات الرسمية تقلل من أعداد الحريديم، سوى الاعتقاد بأن لا يتسبب هذا في إخافة جمهور العلمانيين.

كذلك فإن المقالة تكشف أكثر حقيقة أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم الحريديم ومسألة تكاثرتهم بوتيرة قد تكون الأعلى عالميا، لمواجهة نسبة تكاثر المواطنين العرب، من جهة، ومن جهة أخرى، كي يكونوا أداة لتوسيع الاستيطان في الضفة الفلسطينية المحتلة، حتى باتوا حاليا يشكلون ما نسبته ثلث المستوطنين في الضفة والقدس المحتلتين.

وهناك جانب ثالث بالإمكان لمسها بشكل واضح في هذا المقال، هو حال التناحر بين جمهوري العلمانيين والحريديم، والذي من الممكن أن يتحول في سنوات مقبلة إلى صراع أكثر حدة، وقد ينعكس كثيرا على طابع المجتمع الإسرائيلي.

(عن "ذي ماركر"، ترجمة بتصرف)

بقلم: ميراف أرلوزوروف

تعريف: يعرض هذا المقال جوانب هامة تتعلق بأعداد الحريديم الحقيقية، رغم محاولة المؤسسة الرسمية التقليل من أعدادهم، كما أنه يعكس جانبا من التناحر بين جمهوري الحريديم والعلمانيين، وغير ذلك من القضايا: بحسب التقديرات يعيش في إسرائيل حاليا حوالي مليون شخص من المتدينين المتمزتين (الحريديم). فلكل عائلة حريديم يولد ستة أو سبعة مواليد بالمعدل (هناك عائلات يصل المعدل إلى ١٢ وحتى ١٨ مولودا- الترجمة)، ولهذا فإن نسبة التكاثر لدى الحريديم في إسرائيل هي الأعلى. وخلال ٢٠ عاما من المتوقع أن يصل عدد الحريديم إلى حوالي مليوني نسمة. ولكن السؤال المطروح: أين سيسكنون؟

يتضح أن هذا السؤال الحارق لم يقض مضاجع الحكومة في السنوات الأخيرة. وبشكل ما، وترسخت في الحكومة وجهة نظر مفادها أن الحريديم سينظفون شؤونهم لوحدهم، وبناء عليه سيكثف عشرات الأشخاص في البيت الواحد؛ في مدينتي بني براك والقدس؛ أو سينتقلون إلى أحياء فقيرة ويشترن بيوتا، وكلا الخيارين إشكالي جدا. فمدينة بني براك (قرب تل أبيب) تبدو كحي فقير، والاحتفاظ فيها بات يلامس الأخطار على السلامة العامة. والانتقال إلى أحياء فقر هو تعبير مؤدب لوصف حالة سيطرة الحريديم على الأحياء، كما في حالة مدينة "بيت شيمش"، وأيضا حالة مدن باكلها، من خلال دفع جمهور الساكنين المحلي إلى المغادرة، وهو جمهور بشكل عام من السرائيل الضعيفة، والنتيجة الحاصلة هي صراع قوة على الثقافة ونهج الحياة، يزيد من حالة الشرخ القائمة بين العلمانيين والحريديم.

فقط في الأونة الأخيرة، استيقظوا في وزارة البناء والإسكان، وقرروا فحص مسألة سكن الحريديم، وأقام وزير الإسكان يوفاف غالانت طاقما مشتركا من الوزارة، ومعهد الحريديم للأبحاث السياسية، ورؤساء مدن الحريديم (بينها مستوطنات). وتم تكييف الطاقم بوضع احتياجات الحريديم للسكن، مع وضع تصورات للحلول الممكنة. ووجد الطاقم في تقريره الأول أنه ينقص الحريديم ١٠ آلاف بيت، وأنهم في السنوات العشرين المقبلة، سيكونون بحاجة إلى حوالي ١٩٠ ألف بيت إضافي.

كما وجد الطاقم أن احتياجات السكن لجمهور الحريديم، مختلفة عن احتياجات الجمهور العام. فمثلا الحريديم المتطرفون (بقصد الأكثر تشددا دينيا) لن يسكنوا في أبراج سكنية، بسبب رفضهم استخدام المصاعد في أيام السبت. كذلك فإن الحريديم يحتاجون بيوتا واسعة، ولكنهم ليسوا بحاجة إلى تفاصيل فاخرة ومواقف كثيرة للسيارات قرب البيوت. كما أن احتياجات جمهور الحريديم مختلفة، فهم بحاجة إلى مؤسسات تعليمية منفصلة للذكور والإناث، بالإضافة إلى كنس (جمع كنيس)، وإلى مغافس دينية.

وفقط جزء صغير من الحريديم مستعدون للسكن في أحياء علمانيين، وبإمكانهم أن يشترتوا بيوتا في السوق المفتوحة، بينما غالبية الحريديم يكتظون داخل مجتمعهم، وهذا يتطلب بناء مدن خاصة بالحريديم، أو أحياء منفصلة في المدن المختلطة، وهناك فجوة ضخمة كبيرة بين هذين الخيارين.

في سنوات التسعين، كانت سياسة الحكومة تعتمد مبدأ بناء مدن (منها مستوطنات) خاصة بالحريديم. وعلى هذا الأساس بنيت مدينة (مستوتنة) عمانوئيل، ولاحقا مدن (مستوطنات) "بيتار عيليت" و"موديعين عيليت" و"العاد"، ووصلت هذه السياسة الذروة حتى "بيت شيمش"، وعلميا جرى مضاعفة هذه المدينة. وضمت هذه المدن (المستوطنات) للحريديم حلا ممتازا لسكن رخيص الثمن، وبالأساس في المدن (المستوطنات) التي بنيت في المناطق (المحتلة منذ العام ١٩٦٧). وعلى فإن الحكومة قدمت دعما ماليا لضمان سكن رخيص الثمن للحريديم، من خلال بناء مكثف في المناطق (المحتلة).

ويقول بحث أعدّه الخبير الاقتصادي إيتان ريفغ في معهد "طاوب"، إن الحريديم نجحوا في الإفلات من أزمة أسعار السكن القائمة، ففي حين ارتفعت أسعار البيوت بنسبة ٣٤٪ بالمعدل في السنوات العشر الأخيرة، فإن أسعار السكن لدى الحريديم ارتفعت بنسبة ٦٪. إذ أن الانتقال إلى المناطق (المحتلة) ساعد الحريديم على الاستمرار في شراء بيوت رخيصة الثمن، على الرغم من أن الحديث يدور عن بيوت جديدة في مدن (مستوطنات) جديدة. إلا أن هذا الانتقال كان له ثمن باهظ. فاولا، هذا الخيار استنفد ذاته، حيث أن البناء المكثف في "المناطق" توقف، وخيار بناء عشرات آلاف البيوت الأخرى في "المناطق" لم يعد قائما. ثانيا، كل هذه المدن (المستوطنات)، ومن دون استثناء، تحولت إلى غيتوات ثقافية وتشغيلية. فالحيث المذكور يقول إن نسبة الانخراط في سوق العمل في (مستوطنتي) بيتار عيليت وموديعين عيليت، منخفضة بشكل خاص: ٢٤٪ بين الرجال قاعدو المؤهلات في بيتار عيليت، مقابل ٣٤٪ في مجتمع الحريديم كله. وحتى في وسط الحاصلين على اللقب الجامعي الأول من الرجال الحريديم، فإن نسبة الانخراط في سوق العمل بينهم فقط ٥٥٪ في بيتار عيليت، مقابل ٧١٪ في مجتمع الحريديم كله.

العميد (احتياط) يوسي كوبرفاسر، أحد معديّ بحث إسرائيلي جديد حول الهبة الشعبية:

الانتفاضة الفلسطينية الحالية نتاج استراتيجية وضعتها حركة «فتح» في العام ٢٠٠٩!

«القيادة الفلسطينية وأبو مازن شخصيا يستطيعان وقف هذه الانتفاضة إن أرادا!» «الطريقة الوحيدة لإجبارهما على القيام بذلك هي: ممارسة وتشديد الضغوط عليهما، سياسيا ودوليا واقتصاديا!» «أعضاء وقادة المركز السياسي في إسرائيل توقفوا عن تصديق الفلسطينيين والوثوق بهم، كما توقفوا عن رؤية أي احتمال لتسوية سلمية!»



الجمهور الإسرائيلي يدرك أنه لا سلام مع الفلسطينيين!

عند هذه النقطة، يوضح موقع «ميدا» «فكرة الانفصال»، دوافعها وغايتها، على النحو التالي: لم يدخل كوبرفاسر معترك السياسة الداخلية في إسرائيل، لكن من الواضح أن من يريد حرمان الفلسطينيين من «المرابا والغواش الاقتصادية» بغية «محاورة الانتفاضة» يدعو، أيضا، إلى إلغاء «مزابيا وفوائد سياسة استراتيجية يتم منحها مجاناً لمجرد أن بضعة شبان (فلسطينيين) قرروا طعن يهود، لكن اليسار يعلم ويفهم أن الجمهور الإسرائيلي أصبح يبدرك، جيداً، أنه لا يمكن تحقيق السلام مع الفلسطينيين. ومن هنا، فإن فكرة الانفصال هي الرد المؤقت على انهيار رؤية السلام.

ورداً على سؤال حول «إمكانية إغلاق وسائل الإعلام (الفلسطينية) التي تبت رسائل التحريض التي تقود إلى العنف» وحول مطالبة بعض الأوساط في إسرائيل بإغلاقها، يقول كوبرفاسر: يجب إغلاق وسائل الإعلام هذه. لكن الفلسطينيين أنفسهم هم الذين يجب أن يلقاها، لا نحن. الطريقة الجيدة التي يمكن أن تدفع القيادة الفلسطينية إلى ذلك هو تشديد الضغوط عليها. يجب أن يكون التغيير نتاج وعي وإدراك فلسطينيين، وهو ما لن يتحقق إذا ما قمنا نحن بعملية الإغلاق. منذ فترة غير بعيدة، أتت إلى هنا مجموعة من الأميركيين زارتم زارتهم الله أيضاً، روى أعضاءها أنهم جلسوا في مقهى وأروا جهاز تلفزيون كان يبث من قناة «فلسطين اليوم» وأنهم لم يشاهدوا هناك سوى التحريض ضد إسرائيل وعلى كراهية إسرائيل واليهود، وهي مجموعة يسارية». ويختم كوبرفاسر حديثه إلى موقع «ميدا» بالقول إن «الأمر الواضح تماماً هو أنه ممنوع الإقدام على أي عمل انفعالي ومتهور، ينبغي علينا الإجابة على تساؤلات أساسية، من قبيل: كيف نواصل الرسالة إلى الفلسطينيين يشنون حرباً شعبية ضد إسرائيل؟ كيف نشرح حقيقة أن الحرب الشعبية هي حرب شاملة لا ترمي إلى تحقيق السلام في نهايتها؟ ... علينا أن نشرح ونفسر أن قرارات القيادة الفلسطينية أيضاً بشأن «المقاومة بالطرق السلمية» تتسبب تماماً وتندرج مع تلك الاستراتيجية التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ ما يزيد عن ٥٠ عاماً. إن البث التلفزيوني الذي يرسل شياً إلى همة موت هو جزء لا يتجزأ من سياسة تحريضية مخططة وموجهة جيدة رفعت المواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية إلى درجة جديدة... إننا بطريقة تنتج الإرهاب من دون بصمات أصابع، لكنها تستخدم استراتيجية فتح بشأن حرب استنزاف لا نهائية، بوسائل مختلفة، ضد إسرائيل». ويعتقد كوبرفاسر بأن «إسرائيل لا تستطيع سوى تقليص الأضرار، فقط. غير أن الضرر الأكبر هو في الجانب الفلسطيني الذي خسر دعم وتأييد المركز السياسي في المجتمع الإسرائيلي. لقد توقف أعضاء وقادة المركز السياسي في إسرائيل عن تصديق الفلسطينيين والوثوق بهم، كما توقفوا عن رؤية أي احتمال لتسوية سلمية!»

جيفري غولديبرغ لم يذكرهم إطلاقاً في المقابلة التي أجريت معه... نعم، صحيح إذن، لقد عادوا إلى جدول الأعمال الدولي قليلاً (بفضل الإرهاب)».

الفلسطينيون استنفادوا من «الإرهاب» حولياً!

ويرى كوبرفاسر أن سلطات إسرائيل الرسمية «لا تفعل كل ما هو مطلوب من أجل إيماناً بالنتائج في ما يتعلق بموضوع الإرهاب الفلسطيني. ففي أعقاب العملية التي وقعت في مدينة يافا، حين قتل سائح أمريكي، لماذا لم يطلب ننتياهم من بايدن (نائب الرئيس الأميركي): لا تذهب لمقابلاته (أي، «أبو مازن»)؟ كان عليه أن يقول له: «إن كنت تريد مقابلتي، فعليك استنكار العملية أولاً». كما حصل في أعقاب المذبحة التي وقعت جراء عملية التفجير في «الدولفيناريوم» في تل أبيب في العام ٢٠٠١. فقد جاء وزير الخارجية الألماني فيشكا فيشر لزيارة إسرائيل آنذاك، فيشر طالب عرفات باستنكار العملية، ثم خرج من اللقاء معه واستنكر العملية باسمه. أما هنا، فأبو مازن لا يكلف نفسه حتى عناء التنديد بالعملية التي راح ضحيتها مواطن أميركي.

ورداً على سؤال عما إذا كان «العالم كله هكذا، ببساطة... يؤيد قتل اليهود»، نفى كوبرفاسر هذا الرأي وقال: «العالم لا يؤيد قتل اليهود. إنه يعاني من جمود التفكير فقط، بينما نحن لا ننجح في هرزه وإخراجه من حالة الجمود هذه. العالم يسير على طريقة واحدة من التفكير: ينبغي علينا أن نقف إلى جانب الفلسطينيين في كل الأحوال وفي كل الظروف، لأنهم هم الضحية. هذه هي الرؤية السائدة».

كيف تفسر واقع أن غالبية الناس عندنا، سواء في القيادة، في الإعلام، أو في كل مكان، لا يدركون هذه الحقائق التي نشرتها أنت هنا بصدد الاستراتيجية التي أقرتها وتبنتها حركة فتح في العام ٢٠٠٩ وبأن الانتفاضة الحالية هي نتاج تلك الاستراتيجية؟ - كوبرفاسر: «إنهم لا يدركون بُعد العمق في هذه الأحداث وما يجردهم هو رؤى سياسية وليس رؤية الواقع كما هو على حقيقته. ليس الأمر أننا لا نفلح في تفسير وجهة نظرنا ونشرها أمام العالم، وإنما الإسرائيليون أنفسهم هم الذين لا يدركون ولا يفهمون دوافع الفلسطينيين الحقيقية ومرامي خطواتهم وممارساتهم. إنني أنتقي مع إسرائيليون كثيرين وما يميز الناس في إسرائيل هو التوجه الذي يضع إسرائيل في المركز وكان الفلسطينيين غير موجودين، إطلاقاً. كأنما كل شيء يتعلق بما نفعنا نحن أو نريد. ماذا يمكننا أن نفلح بحقيقة أنهم موجودون؟ في الفترة الأخيرة، طرحت فكرة الانفصال من طرف واحد. هذه الفكرة وليدة التوجه الذي تحدثت عنه هنا: إسرائيل فقط!»

قبل سبع سنوات، في العام ٢٠٠٩، بالتزامن مع صعود ننتياهم إلى الحكم في إسرائيل، وقد قضت تلك الاستراتيجية باعتماد كفاخ سياسي - إرهابي مدمج، تصريحات «أبو مازن» عن «المقاومة بالطرق السلمية» ترسخت في وعي المعلقين والمحللين بطريقة مفاجئة. هل الهجمات القاتلة بدون صواريخ وانهياريين هي الكفاخ بطرق سلمية؟ وردا على سؤال عما إذا كان يعتقد بأن وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، القائد السابق لأركان الجيش الإسرائيلي، غير واع لهذه الاستراتيجية التي يقول إن حركة «فتح» قد وضعتها واعتمدها، يقول كوبرفاسر: «إذا كان ثمة شخص يعرف هذا الموضوع معرفة حقة فهو وزير الدفاع يعلون. إنه مدرك لهذه الاستراتيجية لكن يبدو أنه، هو أيضاً، لا يجد طريقة مناسبة لعرضها على الجمهور وعلى العالم، على حقيقتها. والدليل على هذا هو ذلك التصرف الفاشل الذي يبديه يعلون باستخدام مصطلح «عمليات أجواء». وعلى هذا يأتي رد الأميركيين الذين يدعمون العنف الفلسطيني بالقول: عليكم بتغيير الأجواء، إذن!»

«القيادة الفلسطينية تستطيع وقف العمليات!»

وسئل كوبرفاسر عما إذا كان قوله بأن «ما يحدث هو تحت سيطرة القيادة الفلسطينية»، يعني، أيضاً، أن هذه القيادة «قادرة على وقف هذه الهجمات»، فردّ جازماً: «نعم بالتأكيد. إنهم يستطيعون وقفها» وأضاف شارحاً: «إذا قال الزعيم يكفي، فهذا ما سيحصل. في بعض الأماكن، يقول بعض القيادات المحلية، جهراً وصراحة، لا الأمر أصبح مبالغاً فيه ويطلبون بوقف هذه العمليات، إذا ما تلقوا أوامر عليا بوقف العمليات، فسيكونون سعداء بوقفها في الحال».

لكنهم لا يعتبرون «أبو مازن» قائدا لهم؟

- كوبرفاسر: «إنه قائد حركة فتح. إذا ما وقف هو، باعتباره القائد، وقال إن هذا يكفي، فسيوقفون. إنهم غير ملزمين بالإصغاء إليه وهم ليسوا معجبين به، لكن تحت إمرته أجهزة متكاملة يقوم رجالها والمستويات الدنيا منها بإيصال الرسالة المطلوبة. القيادة لن تتنازل عن السيطرة والتحكم. ولكن من الصحيح أيضاً، أنه أبو مازن، ليس واثقاً من قدرته على وقف هذه الانتفاضة. في السنة الماضية، وقعت حوادث كهذه ونجح بوقفها. كانت تلك أحداث في أواخر عملية «الجرف الصامد»، لقد وقفوها. وقد حصل ذلك في أعقاب المذبحة التي ارتكبت في الكنيس في حي هار نوف في القدس. قالوا إن هذا مبالغ فيه وتجاوز لحدود. وكان من شأن ذلك أن يسبب لهم ضرراً جسيماً على الساحة الدولية».

منع ومحاورة العمال الفلسطينيين!

ورداً على سؤال آخر بشأن الخطوات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لجعل الفلسطينيين يوقفون هذه العمليات، قال كوبرفاسر: يجب ممارسة الضغط على القيادة. صحيح أن كل عائلة تستطيع وقف ابنها ومنعه من تنفيذ الهجمات، لكن هذا يبقى منعاً محدوداً ومحدوداً. يجب مثلاً، سحب بطاقات الشخصيات المهمة (VIP). يجب وقف أية امتيازات وتسهيلات اقتصادية. قبل ثلاثة أسابيع فقط قام وزير المالية، كحلون، بتحرير مبلغ مليار شيكل كان مجدداً عندنا وتم تحويله إلى السلطة الفلسطينية. يجب بذل جهود أكبر لطرد جميع الفلسطينيين الذين يدخلون إلى إسرائيل ويقفون فيها بدون تصاريح وبصورة غير قانونية».

وعما إذا كان يقصد، بمحاورة الفلسطينيين «غير المرخصين»، منع دخول عمال فلسطينيين من الضفة الغربية إلى داخل إسرائيل (الذين يبلغ عددهم نحو ١٥٠ ألف عامل) منعاً تاماً وشاملاً، قال كوبرفاسر: «هذا خيار متطرف، لكن علينا أن ننتبه بأننا أضفنا لهم ٣٠ ألف تصريح عمل جديد. لماذا؟ لا ينبغي منع ١٥٠ ألف عامل من الدخول إلى إسرائيل، ولكن إذا ما وقعت عملية وأسفرت عن قتل خمسة إسرائيليون دفعة واحدة، لا قدر الله، فمن المؤكد أننا سننفلح ذلك على الفور. نحن لا نريد المس بتسيج الحياة العادي، لكن هذه الأمور لها تأثير كبير جداً. أنظر ماذا حدث عندما منعوا خمس شركات من إدخال بضائعها إلى إسرائيل، ألم تر حالة الهستيريا التي حصلت بين الفلسطينيين وهذا كله بمنزل من السياسة. كل ما حصل كان إجراء بيروقايات لأنهم لم يضعوا الاصمات بالعبرية على البضائع. - أنت تقول، إذن، إن الهجمات كانت مفيدة لهم على الصعيد الدولي، ها هم عادوا إلى جدول الأعمال العادي...»

كوبرفاسر: «نعم، هذا صحيح إلى حد معين. جون كيري في فرنسا، يتحدث عن الفلسطينيين، ثمة انشغال بالموضوع وهناك المبادرة الفرنسية. قبل ذلك كانت فترة لم يشككوا فيها عمالاً لافتاً على الساحة الدولية. أوباما، في خطابه في الأمم المتحدة (قبل نصف سنة) لم يذكرهم بالمرّة، وكذلك

حفل العميد (احتياط) في الجيش الإسرائيلي يوسي كوبرفاسر «أبو مازن وقت، بالذات» المسؤولة المباشرة عن الوضع الذي يميز به المجتمع الفلسطيني والهبة الشعبية الفلسطينية الحالية التي شبهها بـ «طنجرة ضغط مع فشار يفرقع في داخلها» وبأن «نتيجتها الطبيعية هي هؤلاء الشباب مغسولوا الأذنة والمشعبون بالتحريض والدعوة إلى الجهاد!» جاء هذا الاتهام والتشبيه المذكور في سياق «بحث خاص» أعده كوبرفاسر، بالاشتراك مع هيرش غودمان، خصيصاً لـ «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة».

ويعمل كوبرفاسر حالياً كمدير لمشروع خاص في إطار هذا المعهد، بعدما كان أشغل في السابق منصب رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ثم تولى منصب المدير العام لوزارة الشؤون الاستراتيجية. أما غودمان فهو باحث في «معهد أبحاث الأمن القومي»، مؤسس دورية The Jerusalem Report ورئيس تحريرها الأول طوال تسع سنوات.

وفي أعقاب نشر هذا «البحث الخاص»، تحت عنوان «الرسالة والسكين: ما الذي يقف وراء الهبة الفلسطينية الجديدة؟» (إقرأ ملخصاً لابرز وأهم خلاصاته على هذه الصفحة)، أجرى موقع «ميدا» الإسرائيلي مقابلة مع كوبرفاسر اعتبر في سياقها أن هذا البحث «يقدم التحليل الشامل الأول من نوعه حول ما يعتبره كثيرون الانفجار العنيف التلقائي الجديد وغير المنظم للشبان الفلسطينيين المحبين الذين لا ينتمون إلى أي تنظيم محدد»، خاصة وأن «هذه الانتفاضة تختلف في أداها، تماماً، عن كل ما عرفته وجربته إسرائيل في السابق. فالأولاد، الشبان، وحتى البنات، يعيشون في بيئة مغلقة، وهم في سن صغيرة جداً، نسبياً، تجري عملية تسخين لبيئتهم هذه برسائل الكراهية لليهود، الجهاد والحاجة إلى الشهادة وإلى قتل اليهود... في مثل هذه البيئة، بما فيها من سخونة وضغط، يمكن للقيادة الفلسطينية أن تطمئن إلى وجود شخص واحد أو اثنين على الأقل في كل يوم ممن هم مستعدون لأخذ هذا التحريض وهذا التسخين على محمل الجدية التامة والتحرك الفعلي لمهاجمة اليهود بهدف قتلهم. وهم يفعلون ذلك، وسيفعلونه، برغم معرفتهم المسبقة الأكيدة بأن فرص بقائهم على قيد الحياة وعودتهم من هذه العمليات أحياء تعادل الصفر!»

يشار هنا إلى موقع «ميدا» هو موقع يميني تأسس في العام ٢٠١٢ ويعرف نفسه بأنه «موقع انترنت إخباري وثقافي وضع نصب عينيه هدف تزويد الجمهور بمعلومات ومواقف غير تلك السائدة في وسائل الإعلام في إسرائيل».

«فتح هي التي خططت للانتفاضة الحالية وتقودها!»

يوضح كوبرفاسر، في هذه المقابلة، أنه ينتمي إلى أولئك الذين يرون، في إسرائيل، أن «هذه الانتفاضة هي من إنتاج حركة فتح، بالذات، هي التي خططت لها وهي التي تقودها»، ويرد على الممثلين والمراقبين العسكريين الإسرائيليين الذين يقولون بأن حركة «حماس» هي المسؤولة عن هذه الهبة الشعبية (من بينهم: شاولون بارطال ورون بن يشاي وأخرون) فيقول إنه «لو أرادت حركة حماس القيام بشيء ما فعلت شيئاً آخر تماماً: عمليات أكثر جدية، بالسلاح الحي. صحيح أن حماس تؤيد ما يجري من عمليات حالية، لكن طريقة هذه العمليات ليست تخصصها ولم تكن لتعتمد هذه الطريقة، ما يجري الآن هو ما كانت حركة فتح تتحدث عنه كل الوقت».

ورداً على سؤال حول ما إذا كان يرى، هو أيضاً كما يرى آخرون كثيرون، أن ما يجري هو «امر غير معقول، إطلاقاً، من حيث أن شبانا وشابات يخرجون بقصد القتل رغم علمهم الأكيد بأنهم لن يفلحوا وسيكون مصيرهم القتل والموت. إنهم يذهبون إلى الانتحار عملياً، وبكل بساطة»، يقول كوبرفاسر: «لماذا غير معقول؟ وما هو غير المعقول هنا؟ إن ما يحصل عليه جميع هؤلاء الأولاد من تربية وثنائهم في فترة أساسية واحدة تقول إنه ينبغي على الإنسان أن يكون صالحاً وأن يسير في طريق الاستشهاد والشهادة وأن أفضل ما يمكن أن يحققه هو أن يكون شهيداً. هذه الرؤية الإسلامية مقبولة تماماً في مجمل الخطاب الفلسطيني. لقد رنوا الشبيبة الفلسطينية، منذ الصغر، على أن يكونوا استشهاديين وشهداء، إذا ما سالت أي طفل هناك عما يطمح ليلونه وتحقيقه في الحياة، فسيقول لك - جيمعهم - إنه يريد أن يكون شهيداً. إنهم يسيرون إلى هناك، هذه هي السيرة. لقد أعدهم وهياهم لما يحدث الآن. إنهم حبات الفشار نفسها التي تفرقع في داخل طنجرة الضغط!»

من بين ما ذهب إليه كوبرفاسر في «وثيقة البحث» المذكورة أن ما يحدث في إطار الهبة الشعبية الحالية «هو نتاج قرارات تم اتخاذها في حركة فتح في العام ٢٠٠٩؛ ويوضح ادعاءه هذا في سياق المقابلة مع موقع «ميدا» فيقول إن «الحديث يدور هنا عن استراتيجية عمل تم وضعها واعتمدها

بحث «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة»:

الهبة الشعبية نتاج سياسة موجهة تمارسها السلطة الفلسطينية!

من خلال منح عائلات منفذي هذه العمليات الذين تم قتلهم أو الإقراض عليهم وسجنهم رواتب ومخصصات مختلفة، فضلاً عن تزويدها بموارد ومصادر لتمويل إعادة بناء البيوت التي تم هدمها. صناعة العلاقات العامة المتطورة جداً تتسبج بتنفيذ عمليات إضافية أخرى من خلال نشر لافتات تحيي ذكرى منفذي العمليات في المراكز والتجمعات السكانية الفلسطينية.

ثلاث مراحل

في المرحلة الأولى من الانتفاضة الحالية، برز استخدام حافز الدعوة إلى حماية المسجد الأقصى والدفاع عنه واستخدام قبة الصخرة كرمز. أما المرحلة الثانية فقد تم إشغالها بواسطة كيل المديح للعمليات ومنفذيها على مواقع التواصل الجماهيري. وتتميز المرحلة الثالثة، الحالية، بالدعوة إلى الانتقام على قتل «الأبرياء». الحوافز اللامسامية موجودة ومنتشرة في كل المراحل وفي جميع منظومات التحريض المتواصل دائماً، دون توقف أو انقطاع. وسائل الإعلام العالمية والقيادات الغربية تشكل صدى للرواية الفلسطينية القائلة بأن هذه العمليات والهجمات تنبع من إحباط فلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي المتواصل وسياسة الاستيطان. أما الفلسطينيون فليسوا مطالبين بدفع أي ثمن لقاء دعمهم للعمليات الإرهابية وتشجيعها.

بشأن أهداف العمليات والهجمات وبشأن أكثر الطرق نجاعة للقتل. «الدليل الفلسطيني: طعن اليهودي» الرئيس الفلسطيني محمود عباس والخاضعون لإمرته يحثون الشبان على العمل بواسطة بلاغات موجهة، تشويه الواقع، كما تعبر عنه عناصر فلسطينية رقيقة بصورة صريحة وجلية أحياناً، لكن بمكر وخبث أساساً، بغية الإبقاء على النزاع حياً وذا أهمية وتصوير الفلسطينيين كأنهم ضحايا هذا النزاع.

الرسائل التي تصدر عن القيادات الفلسطينية الرقيقة يتم تمريرها ليس كأوامر مباشرة بالخروج للقتل، وإنما كتشجيع أخلاقي وموضوعي للمس إسرائيلييين ويهود من أجل الإبقاء على النزاع متواصلاً وتكريس صورة الفلسطينيين باعتبارهم ضحايا هذا النزاع.

في ١٦ أيلول ٢٠١٥، قال أبو مازن عبر التلفزيون الفلسطيني: «نحن نحيا أية فترة دم تسيل من أجل القدس، لأنه دم طاهر وركي...» «الدم يسيل في سبيل الله. كل الشهداء سيخلدون في الجنة وكل المصابين سيحزون».

القيادة والمجتمع الفلسطيني يحرضان على العنف بتصويرهم منفذي العمليات وكأنهم شهداء (قديسون)، ثم بتخليد أسمائهم في المدارس والحدائق العامة. وتشجع القيادة الفلسطينية، وكذلك المجتمع الفلسطيني عامة، تنفيذ العمليات ضد إسرائيلييين ويهود

الإخبارية، بغية إنذاع نيران الغضب في الشارع الفلسطيني تجاه إسرائيل!

ويربط فصل استعراض الوقائع الميدانية في هذا البحث بين الأطراف العديدة التي يبدو، ظاهرياً فقط، أن لا صلة بينها إطلاقاً وبين كيف أنها تشكل، معاً، دليلاً يبنّا على أن يدا موجهة خفية من وراءها.

وتشمل الفصول اللاحقة توثيقاً لما يسميه البحث «الاستراتيجية العنيفة الحالية التي تتعمدها السلطة الفلسطينية، الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية ومواقع التواصل الاجتماعي في موجة الإرهاب المتواصلة هذه، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية المحسوبة على حركتي فتح وحماس، والتي تقدم إرشادات حول من ينبغي قتلهم وحول الطرق الأنجع للقتل، دون ترك أية بصمات»، كما يشمل البحث «توثيقاً تفصيلياً للسبب الشخصية لمنفذي العمليات خلال الأيام المئة الأولى من هذه الموجة»!

وتقدم، فيما يلي، ترجمة حرفية لـ «موجز خلاصات البحث»، كما نشرها «المركز المقدسي» على موقعه:

مواقع التواصل الاجتماعي - أداة أساسية:

تشكل مواقع التواصل الاجتماعي الأداة الأساسية التي تتيح موجة الإرهاب الحالية. فهي تساهم وتساعد في نشر الشائعات والأكاذيب، تقدم نماذج تحتذى وتوفر المحفزات والتعليمات الإرشادية التفصيلية

إعداد: بلال ظاهر

متابعات

نتنياهو يتراجع عن تخصيص مكان لليهود الأميركيين في باحة البراق

هدد رئيس «مجلس حكماء التوراة» والزعيم الروحي لحزب شاس، الحاكم شالوم كوهين، بأن حزبه سينسحب من الحكومة الإسرائيلية في حال عدم تراجعها عن قرارها القاضي بتخصيص منطقة في باحة حائط البراق ليصلي فيها اليهود من التيارين الإصلاحي والمحافظة. ونقل موقع «يديعوت أchronوت» الإلكتروني، يوم الخميس الماضي، عن كوهين قوله خلال محادثات مغلقة في بيته في البلدة القديمة في القدس المحتلة إنه سيأمر ممثلي حزب شاس «بالانسحاب من الحكومة إذا لم يتم التوصل إلى تسوية في قضية حائط المبكى».

وكانت الحكومة الإسرائيلية تبنت قبل ثلاثة أسابيع توصيات لجنة برئاسة سكرتير الحكومة السابق، افحاي مندلبليت، الذي عين مؤخرًا بمنصب المستشار القانوني للحكومة، حول تخصيص منطقة صغيرة في جنوب باحة البراق للمصلين الإصلاحيين والمحافظة. واعترض على القرار ممثلو الأحزاب الحريدية وحزب «البيت اليهودي»، الذي يمثل الصهيونية الدينية. وكذلك الوزير رئيس الكين من حزب الليكود الحاكم.

ويسيطر اليهود الأرثوذكس الحريديم على كافة النواحي الدينية اليهودية في إسرائيل، بما في ذلك على الحاخامية الرئيسية، كما يسيطرون على باحة البراق المركزية، المقسمة إلى قسمين، الأكبر للرجال والأصغر للنساء، ويرفضون السماح لليهود من التيارين الإصلاحي والمحافظة، بالصلاة فيها. ويعتبر التيار الأرثوذكسي أن الإصلاحيين والمحافظة ليسوا يهودًا كاملين، ويعترض على صلاتهم لأنها مختلطة، إذ يصلي الرجال والنساء معًا.

وسبق تهديد شاس بالانسحاب من الحكومة تهديد مشابه لوزير الصحة، يعقوب ليتمان، من كتلة «يهדות هتوراة» الحريدية. وفي أعقاب ذلك، قالت القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي إن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، التقى مع رئيس قائمة «المعسكر الصهيوني»، إسحق هيرتسوغ، وبحث معه انضمام الأخير للاتلاف، وتبين لاحقًا أن هذا النبلًا لا أساس له، لكن صحيفة «هآرتس» ذكرت أن رئيس حزب شاس ووزير الداخلية، أرييه درعي، يعتقد أن قياديين في حزب الليكود الحاكم يقفون وراء الترويج لإشاعات كهذه من أجل منع الحريديم من الانسحاب.

رغم ذلك، قال الوزير ياريف ليفين، المقرب من نتنياهو، ليه «هآرتس» إن توسيع الائتلاف الحكومي ليس مطروحًا حاليًا، بسبب رفض «المعسكر الصهيوني» وأحزاب أخرى من المعارضة الانضمام إليه. وشدد على أنه «لم يحدث شيء حتى الآن. ولا يوجد تقدم. ولا شيء بأيدينا مثلًا لم يكن هنا شيء من هذا القبيل سيأتي الـ ١٦» نائبًا (في الائتلاف) في مكانهم». لكن الأمر الأهم الذي شدد عليه ليفين هو أن قرار الحكومة بتخصيص منطقة في باحة البراق للإصلاحيين والمحافظة لن ينفذ. وقال إن «وزير الأديان لم يوقع على الأنظمة ولن يوقع عليها. والحريديم ليسوا معنيين بهذه الأزمة، لكن تعين عليهم الاعتراض على خطوة عملاقة كهذه لتغيير الواقع. وأنا أتمنى لهم».

وكان وزير الأديان، دافيد أزولاي، من حزب شاس، ألقى خطابًا في الكنيست، يوم الأربعاء الماضي، ضد الإصلاحيين والمحافظة، امتنع خلاله عن ذكر هذين التيارين غير الأرثوذكسيين بالاسم، وإنما أشار إليهما بعبارة مثل «هذه الهيئات» و«هؤلاء الأشخاص». وأشار محلل الشؤون الحزبية في «هآرتس»، يوسي فيرتز، إلى أن نتنياهو لم يعقب على خطاب أزولاي.

وأضاف فيرتز أن «نتنياهو هو يعرف جيدًا كيف يستخدم اليهود في الولايات المتحدة وتنشيطهم من أجل دفع احتياجاته السياسية ضد إدارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، لكن من أجل بقائه في الحكم هو بحاجة إلى الحريديم، وربما هذا هو السبب، وأحد الأسباب، لإلغاء إقرارته التي كانت مقررة إلى الولايات المتحدة. والقصد على خلفية ارتداعه من الوقوف أمام جمهور كبير من اليهود الإصلاحيين والمحافظة في مؤتمر اللوبي اليهودي «إيباك».

ويشكل الإصلاحيون والمحافظة نسبة ٨٥٪ من اليهود في الولايات المتحدة، وهم ثاني أكبر تجمع لليهود في العالم بعد إسرائيل. ويبلغ عدد اليهود الإجمالي من التيارات الثلاثة في الولايات المتحدة قرابة خمسة ملايين أو أكثر بقليل. ويوجد في إسرائيل عدد قليل من الإصلاحيين والمحافظة.

ترددت خلال العام الماضي وبداية العام الحالي أنباء عديدة حول عقد اتفاقيات وصفقات أسلحة بين إسرائيل والهند، فيما قام الرئيس الهندي، برناب موخري، بزيارة تاريخية إلى إسرائيل، في تشرين الأول الماضي، والتقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مع نظيره الهندي، ناريندرا مودي.

وفي تموز الماضي امتنعت الهند عن التصويت ضد إدانة العدوان الإسرائيلي على غزة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وتدل هذه التطورات وغيرها على تغير سياسة نيودلهي تجاه إسرائيل، بعد أن كانت الهند واحدة من أكثر الدول الداعمة للفلسطينيين، وخاصة في المحافل الدولية. وأشارت دراسة صدرت مؤخرًا عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، حول العلاقات الهندية الإسرائيلية وسياسة الهند تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كتبها الباحثة أوشريت بيرودكار، إلى أن صعود مودي إلى الحكم كان مؤشرًا إلى تغير السياسة الهندية للأفضل تجاه إسرائيل، وللأسوأ تجاه الفلسطينيين.

ورأت الدراسة أن النمو الاقتصادي في الهند وتطلعها لأن تكون إحدى الدول القوية اقتصاديًا في العالم، جعلها تتبنى نهج «الواقعية السياسية» في مجال العلاقات الخارجية. وسبقت صعود مودي خطوات أهمها إقامة علاقات دبلوماسية بين الهند وإسرائيل في العام ١٩٩٢، لكن هذا الأمر لم يغير موقف الهند التقليدي تجاه القضية الفلسطينية.

تعاطف هندي تاريخي مع الفلسطينيين

بلورت السياسة الخارجية الهندية الكلاسيكية، المتمثلة بمناهضة الاستعمار والإمبريالية وتقديس الدولة العلمانية وعدم الانحياز، علاقة الهند بالقضية الفلسطينية على مدار سنوات طويلة. وبموجب هذه السياسة، أبدت الهند تضامًا مع الفلسطينيين من أجل التحرر الوطني. وبعد قيام إسرائيل، وخلال كافة الحروب العربية - الإسرائيلية، عبرت الهند عن موقف داعم وصلب للدول العربية.

لكن في مقابل اندفاع دعم الدول العربية للهند خلال حربها مع باكستان، في العام ١٩٦٥، وبعد ذلك خلال حربها مع بنغلاديش، في العام ١٩٧١، منحت إسرائيل دعمها الكامل للهند بواسطة تزويدها بعتاد مدفعي. وأشارت الدراسة إلى أنه على هذه الخلفية، تعزز لدى «رابطة الشعب الهندي»، التي أصبحت لاحقًا «حزب الشعب الهندي» القومي، وهو حزب مودي، المفهوم بأن تشكيل حلف بين الهند وإسرائيل هو أمر طبيعي، وجرى مقارنة انتصار إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧ بانتصار الهند على باكستان في العام ١٩٦٥.

وأضافت الدراسة أنه على الرغم من ذلك، فإن الهند واصلت سياستها الخارجية، بحيث سعت إلى المشاركة في مؤتمر الدول الإسلامية، ونسدت بالممارسات والسياسات الإسرائيلية، وأرسلت مساعدات طبية إلى ضحايا حروب إسرائيل. وأبدت الهند مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في عدة هيئات دولية وعضو مراقب في الأمم المتحدة، في العام ١٩٧٥. كذلك انضمت الهند إلى الدول المؤيدة لغرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩، الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية، في نهاية العام ١٩٧٥. وزعم تشكيل حزب «جاناتا» الحكومة الهندية برئاسة إنديرا غاندي، في العام ١٩٧٧، بمشاركة عدة أحزاب بينها «رابطة الشعب الهندي»، إلا أن هذه الحكومة استمرت في تأييد العرب، في الوقت الذي أملت فيه إسرائيل حينذاك بتغيير هذه السياسة.

تغيرات في السياسة الخارجية الهندية

رصدت الدراسة الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي» بداية تغيير جدي في السياسة الخارجية الهندية في نهاية ثمانينيات القرن الماضي. وعزت هذه التغيرات إلى عدة أسباب، بينها صعود حزب جديد إلى الحكم، في العام ١٩٨٩، وتراجع الخطاب المناهض لإسرائيل، وعلى الصعيد الإقليمي، أحدثت عمليات مسلحة جهادية تقاربًا بين الهند وإسرائيل، وإلى جانب ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط الخام قلص من قدرة الدول العربية على ممارسة ضغوط بواسطة النفط.

وأضافت الدراسة أنه في موازاة هذه التطورات، اكتشفت الهند قوة الولايات المتحدة، وكانت بحاجة لها من أجل التخلص من الأزمة الاقتصادية التي واجهتها. وشكل انهيار الاتحاد السوفييتي، في العام ١٩٩١، نهاية نظام القطبين القديم وتغير ميزان القوى الدولي، الذي أصبح يستند إلى قطب واحد بقيادة الولايات المتحدة.

وشكلت السياسة الهندية المناهضة لإسرائيل عقبة أمام تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة. وبرغم ذلك، فإن ما شجع الهند على إقامة علاقات مع إسرائيل، كان انطلاق مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في أعقاب «مؤتمر مدريد» (١٩٩١). إلا أنه على الرغم من إقامة علاقات مع إسرائيل، استمرت الهند في سياستها التقليدية الداعمة للفلسطينيين، من خلال زيارات متبادلة وتبرعات مالية وتعاون واستمرار التنديد بإسرائيل. وشددت الدراسة على أن «القضية الفلسطينية ما زالت تحظى بتأييد شعبي في الهند، التي تشكل مؤخرًا أرضًا خصبة لنشاط BDS في شبه «القارة» في إشارة إلى الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها.

غير أن الدراسة اعتبرت صعود مودي إلى الحكم، في العام ٢٠١٤، نقطة تحول هامة «لتغير تاريخي في الهند، وكذلك تغيرات في علاقات الهند والسلطة الفلسطينية». وأعلن الحزب اليميني الحاكم، «حزب الشعب الهندي» عن تحولات هامة في علاقات الهند الخارجية، تركزت على ثلاثة مواضيع مركزية: انتهاج سياسة متشددة في قضايا الأمن القومي،

دراسة جديدة:

العلاقات الهندية-الإسرائيلية يحكمها توازن القوى العالمي والتغيرات في الشرق الأوسط



نتنياهو ومودي أثناء لقائهما في الأمم المتحدة

العامل الثاني، صورة الأمة؛ أصبحت صورة الأمة جزءًا هامًا من قوتها في الحلبة الدولية. وأصرت الهند على أن تثبت أمام المتشككين أنها تستحق لقب «دولة عظمى»، ولذلك اتبعت سياسة خارجية تدمج ما بين «العلامة التجارية للأمة» (Nation Branding) واستخدام القوة الناعمة. وقد آمنت الهند بقدرتها على تادية دور هام في الحلبة العالمية ورأت بنفسها كدولة عظمى، لكنها لم تحظ بالاحترام المناسب من جانب دول العالم. في المقابل، حظيت بصورة تخدم مصالحها السابقة كدولة ضعيفة تحتاج إلى مساعدة خارجية، وإلى القضية الفلسطينية خاصة، إلا أن الهند لم تعتبر الهند متخوف من حدوث تحويرات في الشرق الأوسط، الاقتصادية والعسكرية، نشأت الحاجة إلى إعادة النظر في صورتها. ويبدو أن هذا المجال مرر بتغيرات هائلة في السنوات العشر الأخيرة. فقد تحولت الهند من دولة عالم ثالث إلى اسم مرادف للخبرة في مجالات الحوسبة والإعلام والخدمات. وهذه اعتبارات تتلاءم مع رغبة الهند في توثيق علاقاتها مع إسرائيل، التي تتمتع بخبرات مشابهة.

العامل الثالث، تغيرات في توازن القوى الإقليمي؛ في أعقاب «الربيع العربي» والحرب في سورية وتقبل العالم للنظامين الإسلاميين اللذين انتخبا في مصر وتونس، إلى جانب ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، كل هذا جعل الهند تتخوف من حدوث تحويرات في الشرق الأوسط، وخصوصًا في دول الخليج، التي تستورد منها ٦٨٪ من نفطها إلى جانب وجود سبعة ملايين عامل هندي في هذه الدول، يحولون قسمًا من دخلهم إلى الهند. وأي تشويش في تزدها المنتظم بالطاقة من شأنه المس بتقدمها الاقتصادي والدخل من العمالة في الخليج. والتحسن من تغيرات كهذه دفع الهند إلى زيادة مشترياتها للأسلحة. وبلغ حجم هذه المشتريات من إسرائيل وحدها، في العام الماضي، ٦٩٥ مليون دولار. وهذه التطورات تتلاءم مع علاقات الهند مع إسرائيل.

من الجهة الثانية، وثقت الولايات المتحدة علاقاتها مع الهند بصورة تدريجية في السنوات الأخيرة. وتحسنت هذه العلاقات أكثر في أعقاب توقيع الاتفاق النووي مع إيران، في تموز الماضي، بعد توتر بينهما خلال سنوات العقوبات على الأخيرة، ومن شأن توثيق هذه العلاقات أن يمنح جانبًا متميزًا لضلع الهند في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إذ أنه على خلفية تأييد الهند للفلسطينيين والتزامها العميق بقضيتهم، وعلاقتها الجيدة مع إسرائيل، قد يسمح باستمرار العلاقات الحالية مع الجانبين، بحيث تصبح الهند وسيطًا آخر في الصراع، الأمر الذي قد يجز الولايات المتحدة مجددًا إلى الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين.

العامل الرابع، سياسة مودي؛ يمثل مودي جيلًا جديدًا في السياسة الهندية التي تؤمن بالبراغماتية الاقتصادية. وقد تحول توجهه الواقعية السياسية إلى مفهوم ضروري من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية. والاعتقاد السائد هو أن الاقتصاد الهندي لا يمكنه التقدم من دون تصنيع سريع. وابتداءً من مجالات الهاي-تك والزراعة والاتصالات والأمن، كذلك تركز سياسة مودي على إعادة تعريف دور الهند في المنطقة. كما أنه يواصل سياسة حزبه التقليدية التي ترى في العلاقات مع إسرائيل حلًا عضويًا من أجل مصالح الهند الداخلية والإقليمية. وترتبط مودي ونتنياهو علاقة شخصية، خاصة في ظل وجود أفكار مشتركة بينهما، مثل تأييد خط عام محافظ ويميني ورأسمالي.

تغير تدريجياً. «ومنذ تولي مودي منصب رئيس الحكومة، تميزت العلاقات الهندية - الإسرائيلية بإعادة نظر، والتصويت الهندي هو رمز لتقارب متواصل بين حكومتَي إسرائيل والهند. وامتناع الهند عن التصويت لا يرمز إلى حيادية، وإنما العكس. فبعد سنوات طويلة من السياسة النشطة المؤيدة للفلسطينيين في الأمم المتحدة، يدور الحديث الآن عن تغيير في السياسة الخارجية الهندية». وتطرقت الدراسة إلى أسباب التغيير في السياسة الخارجية الهندية، وأشارت في هذا السياق إلى أن السياسة الخارجية للهند تستخدم لتحقيق غايات، مثل الأمن والدعم والتجارة والمكانة الدولية. وبحسب الدراسة فإن معظم دول العالم تميل إلى الحفاظ على المبادئ الأساسية التي توجه سياستها الخارجية.

وبلور السياسة الخارجية الهندية رئيس الحكومة الهندية الأول، جواهر لال نهرو، واستمرت بعد وفاته. وكدولة تسعى إلى إزالة قيود الاستعمار عنها، انتقلت المشاكل الداخلية إلى مركز الأجندة الهندية، ولم تترك الهند دورًا نشطًا في مجال العلاقات الدولية. لكن بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي أعقبت الأزمة الاقتصادية في العام ١٩٩١، والتي فتحت اقتصاد الهند نحو السوق العالمية، لوحظ حدوث تغير جوهري في السياسة الخارجية الهندية، وكانت هذه الإصلاحات مؤشراً إلى انهيار السياسة والاقتصاد القديمين المتخمين بالتوجهات الاشتراكية واللايين رافقا الهند منذ فترة النضال من أجل الاستقلال.

أسباب تغير السياسة الخارجية الهندية

أضافت الدراسة أنه يدور حالياً صراع في الهند حول الطريقة الأصح لإدارة سياستها الخارجية، وذلك على ضوء التحديات الماثلة أمامها. وأشارت الدراسة إلى أربعة عوامل تملّي السياسة الخارجية الهندية الحالية، وعلاقة هذه العوامل بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقاً لتحليل الدراسة:

العامل الأول، ترسيخ مكانة الهند كدولة عظمى؛ يكمن التغيير المركزي في السياسة الخارجية الهندية بالانتقال من خطاب سياسي - دبلوماسي، يقصد المثالية، إلى خطاب توجهه الواقعية السياسية. واستوعبت الهند وجوب القيام بتغيير كهذا بسبب توتر علاقاتها مع الصين وباكستان. فينما كانت هاتان الدولتان تتسلحان وتستعنيان بمساعدة دول عظمى، كانت الهند غارقة في مشاكل داخلية. والعلاقات مع إسرائيل كانت ملائمة مع توجهات الحكومة الهندية نحو الواقعية السياسية. وهدمت إسرائيل مساعدات عسكرية للهند في حربها مع باكستان وبنغلاديش.

من جهة أخرى، تسعى الهند إلى تعزيز مكانتها بين الدول الصاعدة اقتصادياً. «بريكس»، التي تضم أيضاً روسيا والبرازيل والصين وجنوب أفريقيا. فعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة في الهند تطلعت إلى علاقات قريبة مع الغرب، إلا أن كتلة دول «بريكس» هي التي مكنت الهند من الدخول إلى المنظمات الدولية، بينما لم يكن الغرب سخياً تجاهها في الناحيتين السياسية والاقتصادية. وأشارت الدراسة في هذا السياق إلى أن موقف كتلة «بريكس» ودعمها لحقوق الفلسطينيين ونزع استعمارية إسرائيل هو موقف صلب. «ويبدو أن موقف بريكس هو ما يجعل الموقف الهندي تجاه إسرائيل مقعداً. وعلى خلفية الاحترام الكبير الذي تحظى به الهند في هذه المنظمات، وكذلك من جانب إيران ودول الخليج، فإن التقارب بين الهند وبين إسرائيل والولايات المتحدة سيضطر الهند إلى السير على حبل رفيع».

تسريع المرحلة الثانية في الإصلاحات الاقتصادية النيو ليبرالية، وتمجيد فكرة القومية - الثقافية، والتعامل المتغير تجاه الشرق الأوسط هو أحد المجالات الأخذة بالتطور في سياسة الهند الخارجية.

ولفتت الدراسة إلى أنه من أجل فهم التغيرات في السياسة الخارجية الهندية حيال القضية الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمقتنيات العسكرية. وإسرائيل فإنه لا يمكن عزل ذلك عن التغيرات في العلاقات بين إسرائيل والهند. وأضافت أن توثيق العلاقات يتجلى من عدة زوايا، في مقدمتها الزاوية الأمنية والزيارات الدبلوماسية وتغير نظرة الجمهور الهندي والتصويت في الأمم المتحدة.

ففي المجال الأمني عززت إسرائيل علاقاتها الأمنية مع الهند، في السنوات الأخيرة، بأن «تحولت شبه القارة الهندية إلى إحدى غايات التصدير الكبرى لإسرائيل، وخصوصاً فيما يتعلق بالمقتنيات العسكرية. وإسرائيل هي رابع أكبر مزودة سلاح للهند». وارتفع عدد الزيارات الدبلوماسية بين الدولتين تدريجياً منذ إقامة العلاقات بينهما، والتقى نتنياهو ومودي على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول العام ٢٠١٤. وبحثا مواضيع البرنامج النووي الإيراني وتوسيع التعاون بين الدولتين. وفي شهر تشرين الأول من العام نفسه قام الرئيس الهندي بزيارة تاريخية إلى إسرائيل. «ومثال على الحلف الأخذ بالتوثيق، بالإمكان أن نرى أنه في صيف العام ٢٠١٤، أثناء عملية «الجرف الصامد»، عملت حكومة مودي من أجل منع التنديد بإسرائيل في البرلمان الهندي، وهو عمل كسب رضى حكومة إسرائيل، برأي الكثيرين».

واعتبرت الدراسة أن الأمم المتحدة تحولت إلى الحلبة الأكثر إثارة لاختبار التغيرات في العلاقات الخارجية الهندية. وأثبتت طبيعة تصويت الهند، في الماضي، إحصاءاً في دعم الفلسطينيين ومناهضة واضحة لإسرائيل. لكن «خلال عملية «الجرف الصامد» تعرضت الهند إلى انتقادات كثيرة لأنها لم تندد بالعمليات (العسكرية) الإسرائيلية في قطاع غزة. ويبدو أنه من أجل أن توازن تأييدها لإسرائيل، صوتت (الهند) إلى جانب تشكيل لجنة تحقيق خاصة بغزة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وبعد ذلك أعلنت الهند أنها «تعتبر عن قلق» من تصعيد العنف بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي تموز العام ٢٠١٥، امتنعت الهند، إلى جانب دول مثل أثيوبيا وبورنابواي ومقدونيا، عن تأييد تقرير الأمم المتحدة الذي يندد بإسرائيل في ظل عملية «الجرف الصامد». وقالت مصادر هندية إن نتنياهو توجه بصورة شخصية إلى مودي وطلب منه الامتناع عن التصويت. وفي آب الماضي، شددت وزيرة الخارجية الهندية، سواراج شارما، في مسعى للوصول إلى قلب الجمهور العربي والإسلامي، على أنه لا يوجد تغيير في سياسة الهند تجاه الفلسطينيين ما زال صالحاً. كما شددت على أن الهند تواصل انتهاج سياسة خاصة تتمثل بعدم التدخل وعدم الحكم على الأمور وعدم الالتزام. وكلمات أخرى، الهند مستعدة لمواصلة منح دعم للحرب، لكنها تفضل أن يقررو بشأن مصيرهم».

وأشارت الدراسة إلى أن ثمة من يدعي بأن التغيير في سياسة الهند تجاه إسرائيل بدأ قبل ولاية مودي، وأثناء «زمنه كارجيل». في أيار العام ١٩٩٩، «عندما مكن تزويد السلاح من إسرائيل الهند بأن تنتصر في الحرب ضد باكستان». ووفقاً للدراسة، فإنه منذ العام ٢٠١٢ بدأت الهند «تعتبر عن قلق» ولكنها لم تندد بممارسات إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين. وأضافت الدراسة أنه على الرغم من أن الهند ما زالت تؤيد دولة فلسطينية تستند إلى حدود العام ١٩٦٧، إلا أن التعبير عن دعمها للسلطة الفلسطينية

عام بعد الانتخابات واستطلاعات الرأي تشير إلى استمرار أزمة الحكم في إسرائيل!

استطلاعات الرأي العام تتأثر من الأوضاع الراهنة *الاستطلاعات تعكس توجهها في الشارع الإسرائيلي وبحسب النتائج فإن كل حكومة مقبلة بعد الانتخابات ستكون أيضاً برئاسة نتنياهو *حالة التردد والأصوات العائمة ما تزال نسبتها عالية وهذا يؤدي الى عدم استقرار الحكومات

كتب برهوم جرابسي:

القول إن حزب "كولانو" كان المستفيد الأكبر من خسارة "يوجد مستقبل" ٨ مقاعد في الانتخابات الأخيرة، بينما قسم أقل من أصوات "يوجد مستقبل" اتجهت الى "المعسكر الصهيوني".

التوجه الحاصل

اللافت في هذه الاستطلاعات أن الائتلاف الحاكم حالياً، يهبط من ٦١ مقعداً اليوم إلى ٥٧ وحتى ٥٦ مقعداً. ولكن اليمين المتشدد يواصل الاحتفاظ بالأغلبية البرلمانية المطلقة، بإضافة حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة ليبرمان، الذي تمنحه استطلاعات الرأي ٨ مقاعد بدلاً من ٦ اليوم، ما يعني أن الائتلاف اليميني المتشدد له ٦٥ مقعداً، منذ الآن، وهذا هو الاستنتاج الأول.

أما الاستنتاج الثاني، فهو أن حركة المقاعد بين خسارة ورجع تعكس، كما ذكر، حالة عدم استقرار في الحلبة الإسرائيلية، ونسطيع الاستنتاج أيضاً أن الشارع الإسرائيلي ليس على ثقة تامة باليمين المتشدد، وما تزال لديه ملامح التردد من انتخابات إلى أخرى، رغم أن ٦٥ مقعداً، بينها مقعدان من "الشارع العربي"، تعني أن ٦٩٪ من اليهود الإسرائيليين يصوتون لأحزاب اليمين المتشدد والحريديم، وبتفصيل أدق، نستطيع القول، وفق نتائج الاستطلاعات الجديدة، إن ٤٩٪ من اليهود الإسرائيليين يمنحون أصواتهم لليمين الأكثر تشدداً، و٦٥٪ لحزب "كولانو" الذي جرف أصواتاً مما يسمى "جمهـور الوسط"، وحوالي ١٣٪ صوتوا للمتدينين المتمزتين (الحريديم).

لكن في نفس الوقت فإن ثقة الإسرائيليين أضعف بأحزاب ما يسمى "الوسط"، خاصة "العمل" و"يوجد مستقبل". وما يزيد من هذه الحالة، هو جنوح هذين الحزبين أكثر نحو اليمين في الأونة الأخيرة، إذ رأينا حزب "العمل" يتبنى برنامج الانفصال من جانب واحد عن التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة، ويحوّلها إلى كانتونات محاصرة مغلقة، وهذا من أبرز مشاريع اليمين المتشدد، التي ظهرت بعد اتفاقيات أوسلو.

وثالثاً، أنه أياً تكن نتيجة الانتخابات، بمعنى حتى لو خسر الليكود مقاعد فعلاً، فإن رئيس الحكومة المقبل، هو رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، وعلى الرغم من أنه يحظى بنسبة تتراوح ما بين ٣٢٪ إلى ٣٨٪ كرضى عن أدائه، إلا أنه يحصل على نسبة تفوق ٥١٪ في الرد على سؤال: من هو رئيس الحكومة الأفضل من بين الأسماء المطروحة، وهم عادة قادة الأحزاب الكبيرة.

متى ستجري الانتخابات؟

تبدو حكومة بنيامين نتنياهو، مع انتهاء الدورة البرلمانية الشتوية في نهاية الشهر الجاري، أكثر ثباتاً مما كان متوقعاً لها، بعد أن أقرت الموازنة العامة للعامين الماضي والجاري، في نهاية تشرين الثاني الماضي، وكان متوقعاً أن يبدأ الائتلاف الحاكم في معالجة قوانين مختلف عليها بين مركبات الحكومة الحالية، إلا أن الائتلاف الحاكم لم يأت بأي من هذه القوانين، وهذا ما ساهم في عدم إثارة الخلافات الحادة المتوقعة.

ومن أبرز هذه القوانين هو ما تعهد به نتنياهو لأحزاب اليمين المتشدد، بسن قوانين لتقيض صلاحيات المحكمة العليا، وخاصة إلغاء صلاحياتها لتفض قوانين يقرها الكنيست، فهذا ما يعترض عليه بشدة حزب "كولانو" برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، ومن دون دعم هذا الحزب فإن الائتلاف الحاكم لن تكون له أغلبية، حتى وإن حصل على دعم كتلة "يسرائيل بيتينو".

والقانون الثاني هو قانون "دولة القومية اليهودية"، فهذا القانون، كما يبدو حتى الآن، يواجه خلافات داخلية في الائتلاف الحاكم، من اتجاهين: الأول هو كتلتا المتدينين المتمزتين "الحريديم"، اللتان تتحفظان من هذا القانون لأسباب دينية؛ فمثلاً، الاعتراف بأن الكيان القائم هو "دولة الشعب اليهودي"، سيعارض ما يؤمنون به وما جاء في التوراة، التي تقول إن ملكة إسرائيل ستقام حينما يأتي المسيح لأول مرة إلى العالم، واعتراف جزء من الحريديم في العالم بهذا الكيان، يأتي من باب "كيان عابر"، كذلك لديهم تحفظات على مكانة الشريعة اليهودية في القوانين، فهم يريدون تشدداً أكثر مما يرد في اقتراحات هذا القانون.

أما الاتجاه الثاني فهو يأتي من حزب "كولانو" الذي يتبنى موقف اليمين المعتدل، الذي يقول إن إسرائيل ليست بحاجة إلى قانون كهذا، وقادة الحزب ينصتون إلى اعتراضات اليهود في العالم، الذين يخفون من أن قانوناً كهذا "سيجرهم" في أوطانهم.

كذلك هناك سلسلة من القوانين المتعلقة بالدولة، وحتى الآن أدرج على جدول أعمال الكنيست حوالي ٧٠ قانوناً، وهي مشاريع قوانين ندية بعضها.

وظالمنا أن الائتلاف الحاكم لم يدخل في مسار التشريع في هذه القوانين الخلافية، فإنه سيصمد لفترة أطول مما هو متوقع، على الرغم من أن مجموعات داخل الائتلاف تضغط في اتجاه القوانين المعنية بها، مثل قانون "الدولة القومية"، وكما يبدو فإن إدارة الائتلاف الحاكم تعي هذه الحقيقة، ولهذا فهي تغري نوابها بتحقيق "إنجازات أخرى" ومن بينها القوانين العنصرية، بدلاً من الوالوج في مشاريع القوانين الخلافية، ونشير هنا إلى أن الملف الآخر الذي كان متوقعاً أن يكون خلافاً في المرحلة المقبلة هو الموازنة العامة، وكما يبدو لن يكون الأمر كهذا، إذ أن إحدى نقاط الخلاف في الائتلاف، وهي أن تكون موازنة لعامين أو عام واحد، لن تؤدي إلى انهيار الائتلاف، بعد أن أعلن وزير المالية موشيه كحلون معارضته لموازنة مزدوجة، ولكنه قال، إذا وجدت أغلبية في الائتلاف فإنه لن يعارض طرحها.

لكن كما في كل مرحلة لحسم مسألة موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، فإن المسألة الأهم لأحزاب الائتلاف وحتى المعارضة، هي قضية الربح والخسارة الحزبية، وكما يبدو في استطلاعات الرأي، فإن جميع مركبات الائتلاف باستثناء تحالف "البيت اليهودي"، لن تكون معنية بالتوجه إلى انتخابات مبكرة، وسط نتائج استطلاعات كهذه، كذلك الأمر في صفوف المعارضة، فإن تحالف "المعسكر الصهيوني" لن يكون معنياً هو أيضاً بالتوجه إلى انتخابات مبكرة، تتوقع له استطلاعات الرأي أن يخسر فيها عدة مقاعد.

جمعية حقوق المواطن تصدر كتاباً حول التربية لمناهضة العنصرية

رئيس الجمعية الأديب سامي ميخائيل: إذا لم ندرک وننفذ عناً وباء العنصرية فقد يحدث عندنا ما حدث في أوروبا!



سامي ميخائيل.

أنت الليبرالي والإنساني ستفرض قبولي كعريس لابنتك، سأحترم إرادتك، فرد الأب على الضيف بانفعال وعصبية ظاهرين. عملياً، أجبره الضيف على أن يخوض المواجهة بين مشاعره الدينية وبين وعظه الإنساني. كانت المكانة الاجتماعية لهذا الأب مهمة جداً بالنسبة إليه إلا إنه في نهاية المطاف اضطر مرغماً إلى مباركة زواج ابنته من الشاب الأسود.

وتابع: إذن، شكلت الفنون والثقافة في الولايات المتحدة رأس حربة في موجة أفقت إلى التغيير في الوعي العام وإلى انتخاب شخص أسود للمنصب الأعلى في العالم وبأسره. وتغيرت تدريجياً أدوار الشخصيات السوداء البشرة في السينما الأميركية من خلال استبدالها بشخصيات ناجحة في المجتمع ومن مجالات مختلفة، فضاء محترمون، علماء رائدون، محاضرون في الفلسفة، قادة عسكريون مشهورون، مثقفون وأدباء لامعون. كما أن حقول الأدب والموسيقى والغناء والمسرح جازت السينما الأمريكية في هذا الباب. أوباما مدين إذن بالكثير لعالم الثقافة الذي خلق صورة جديدة للإنسان الأسود.

وتسأل ميخائيل: هل حدث تغيير كهذا في الثقافة الإسرائيلية منذ أن راجت أفكار روبين وزملائه الذين وصفوا اليهودي الشرقي بأنه حسود ويركض وراء المال من خلال خصخصة صالح شبانتي المنقرض وصولاً إلى الصورة الأدبية لهذا التوجه التي تجسدت في شخصية العربي واليهودي الشرقي في الأدب العربي.

وأجاب قائلاً: إن للتصريحات التنميطية التي يطلقها مصممو الرأي العام أثرها الهام في تجدير العنصرية، فقبل مدة صرح أحد الصحفيين على الملأ أن الموسيقى الشرقية بوصفها كذلك هي موسيقى عنيفة، وقد غاب عنه أن فرقة "الأحجار المتدحرجة" أصدرت النور في بريطانيا المتنورة وأن طبول القيادة في موسيقى Hard rock تمت في الولايات المتحدة الأميركية واستحوذت على العالم الغربي كعاصفة، منذ متى كانت الدموع والموسيقى الملية بالأسى عنصراً عنيفاً؟

منذ بداياتها توجد في إسرائيل وفي الولايات المتحدة عنصرية وفجوات اجتماعية عميقة. وقد لوّحت الولايات المتحدة براءة اللقطة الذي يضمن المساواة للجميع وتبناه إسرائيل بوثيقة الاستقلال المتساوية للمساواة. لكن هذه وتلك أخطاها فيما يتعلق بالمساواة وحقوق الإنسان. ومن المؤسف أن تشير كذلك إلى أنه في إسرائيل حدثت سيرورة مغايرة لما حدث في الولايات المتحدة. فلا تزال في إسرائيل مجال تمثيل متدن بارز لمواطنين إسرائيليين مختلفين في الصروح الثقافية وفي مواقع السلطة والحكم، في القيادات الحزبية والسياسية، في الكنيست، في السلك الوزاري، في المسارح والتهاجز القضائي. في هذه الصروح لا يزال هناك ميل عنيد إلى التمسك بال نظرية التي ترى "التغيير" على أنه أدنى، لو أنه تمت إقامة جدار في مدرسة ما لغرض حظر التواصل بين التلاميذ على أساس لون البشرة أو الانتماء في مكان آخر من العالم بعيداً عن إسرائيل، لكننا سنخضع بصوت عالٍ وبقوة، وكنا سنقيم الدنيا ولا نضعها لو أن تلاميذ يهودا في لندن أو باريس خشروا وراء جدار كهذا، إلا أن هذا هو ما حدث عندنا في دولة إسرائيل في الألفية الثالثة.

أرى أن الوعي لمواطن الضعف الاجتماعية هذه ينطوي على أهمية من الدرجة الأولى لاجتثاث العنصرية. يمكن قياس مستوى العنصرية بظرق أخرى، مثلاً من خلال فحص منظومة الإنكار، لقد ثارت ثائرة إسرائيل عندما أعلنت الأمم المتحدة عن الصهيونية حركة عنصرية. ووقعت إسرائيل في العام ١٩٦٦ المعاهدة الدولية لاجتثاث التمييز العنصري لكن يبدو أننا لم نتم بواجبنا كما تقتضيه هذه المعاهدة تجاه العرب والنساء والمهاجرين من البلدان العربية والإسلامية ومن إثيوبيا وروسيا وتجاه اللاجئيين ومهاجري العمل وتجاه مجتمع المثليين والمثليات وما إلى ذلك.

ليس فقط المروج للعنصرية مسؤول عن زرع بذور الفتنة، إذ يشاركه في المسؤولية أولئك الذين ينكرون وجود جريمة العنصرية. حتى ذلك الذي لا يشارك في الجريمة العنصرية لكنه لا يبين بينت شفة حيالها، من منطلق خوف أو لامبالاة، مسؤول عما يحدث في هذا الشأن. هؤلاء أيضاً قد يجدون أنفسهم غدا ضحايا العنصرية، وقد يفقدون غدا حرياتهم ونمط حياتهم الليبرالي، هذا ما حدث منذ وقت ليس بعيد في أوروبا المتنورة، وإذا لم ندرک وننفذ عناً وباء العنصرية فقد يحدث عندنا ما حدث في أوروبا.

اعتقد أن دور وزارة التربية والتعليم في اجتثاث العنصرية هام جداً. لدينا مربون ذوو قيم إنسانية وفي متناول يد وزارة التربية والتعليم أدوات متنوعة للعمل بشكل مكثف على تمييز رسالتنا وهي: كلنا ننتمي إلى عرق واحد هو عرق الإنسان. ليس هناك عرق أعلى أو أدنى وليس هناك عرق نقي أو عرق غير نقي.

وختم ميخائيل:

يتضمن هذا الكتاب مقالات متنوّعة تضيء القلب وتضطر المجتمع بأسره إلى مواجهة العنصرية التي يقع في خبيثتها أناس من سبتي المشارب. عملياً تريد المقالات الواردة هنا من كل واحد فينا أن يصغي إلى صوت العقل وأن يتعاون من أجل بناء مجتمع خال من العنصرية. تعمل في إسرائيل جهات لها أهميتها ليل نهار من أجل مجتمع أفضل وأكثر عدلاً، من أجل مجتمع سوي يحترم حقوق كل الذين يعيشون فيه، جهات تؤمن بكل جوارحها أن الدماء التي تجري في عروقنا وعروق الآخرين والمختلفين عنّا هي الدماء ذاتها وأن القلب هو ذات القلب أيضاً.

بالتعاون بين قسم التربية في جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ومعلمين وأكاديميات وأكاديميين صدر حديثاً كتاب بعنوان "درس للحياة- التربية لمناهضة العنصرية من رياض الأطفال حتى الثانوية".

يدمج الكتاب بين النظرية والتطبيق من عدة زوايا نظر، وإلى جانب المعرفة الأكاديمية ونقاشات معمقة في قضايا تربوية، يوفر الكتاب أدوات عملية لمواجهة تربوية مع سلوكيات عنصرية في الصف والروضة، ويقترح جملة أدوات للدمج بين التربية لمناهضة العنصرية ومواضيع التعليم المختلفة بما فيها تلك التي لا تعتبر مناسبة لهذا الموضوع مثل اللغة الانكليزية والرياضيات والعلوم.

ولا يغفل الكتاب الجانب الاجتماعي المدرسة، ويقترح جملة أفكار لتحويل التربية الاجتماعية وخصص المربي إلى حيز هام للتربية للديمقراطية ومناهضة العنصرية.

وينشط قسم التربية في جمعية حقوق المواطن في جهاز التعليم ومؤسسات تأهيل المعلمين بهدف تطوير التربية للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والنضال لمناهضة العنصرية. ويقوم قسم التربية بتنظيم استكمالات مهنية، وإصدار مواد تربوية، وتطوير مناهج تدريس في إطار موضوع المنديات، وإدارة موقع "الورشه" الذي يشكّل حيزاً تربوياً للديمقراطية وحقوق الإنسان ويتضمن الكثير من الأدوات التربوية.

وتصدّرت الكتاب مقدمة كتبها الأديب سامي ميخائيل، رئيس جمعية حقوق المواطن، قال فيها إن القرن العشرين الفائت سيسجّل في التاريخ كقرن تمشّى فيه وباء العنصرية بأوسع شكل في تاريخ البشرية. ولم ينشأ هذا الواب في المناطق المستضعفة من الحضارة الإنسانية وإنما في قلب أوروبا القارة الأكثر تنوّراً على وجه الأرض، ثم أضحي له صدري وفروع في الدول النامية، وهناك عامل مخجل فيما حدث يتمثل في ذلك العدد الهائل من المثقفين والعلماء والمؤرخين الذين تجنّدوا في سبيل نشره.

وأضاف:

على مدار التاريخ كنا نحن اليهود والعرب أبناء الشعوب السامية أحد الأهداف المرجوة التي تم توجيه سهام هذا الواب إليها.

لقد هالني أن اكتشف، وأنا فتى في بغداد، أنه حتى دول ديمقراطية وليبرالية ظاهرياً صمّمت صمت الجبور حيال العنصرية، ويخجل لي أنه من ناحية ثقافية استحوذت الكراهية العنصرية على تلك الحقبة من أقاصي الأرض إلى أقاصيها، واكتسح جدل قوامه التصنيف على أساس العرق والأصل ولون البشرة والتقاليد العقل البشري دون أي عائق.

ثمة عامل مخجل آخر في هذا الواب العنصري تجسّد في ضحايا التصنيف العرقي النازي بالذات، كالعرب واليهود مثلاً، الذين أرادوا اعتماد نظرية العرق كسياسة الواحد تجاه الآخر. من الصعب أن نفهم كيف أن ضحايا العنصرية يمكن أن يكونوا عنصريين بأنفسهم، وكنت في طريقى إلى المدرسة في بغداد صادفت كتابات جرافيتي على الجدران فهاها: «هتلر يبئد الحضارات»، كم كان مؤلماً أن اكتشف أن أيدي عدد من العرب التي جاء عنها في كتاب «كفاي، هتلر! انما أيدي أناس هم دون البشر، هي التي كتبت هذا الشعر. بمعنى، أن العرب الذين كتبوا الشعر تبثوا بأنفسهم هذه النظرية المقيتة، واكتشفت لاحقاً أن عدداً من أباء الصهيونية كانوا مؤلّثين بهذا الواب إلى حدّ النخاع. وقد سخي على اسم أحدهم شارع عزيز علي في حيفا ربط بين بيتي على الكرمل وبيتي السابق في وادي النسناس. والقصد آرثور روبين الذي كان من المروجين لنظرية «طهارة العرق». وقد شكك روبين هذا بانتفاء اليهود الشرقيين إلى «العرق اليهودي»، واعتقد أن اليهود من أصل يمني ليسوا يهوداً لأنه وفق حكمه لا وجود ليهود سمر البشرة، وكان طالب في تلك الأيام الظلامية بخطر الزواج بين الأشكناز وبين اليهود من أصل يمني.

لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية الدولة العظمى الغربية الأخيرة التي حظرت التجارة بالعبيد وواصلت اعتماد سياسة عنصرية تجاه السود حتى بعد هزيمة ألمانيا النازية. و فقط في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي وبفضل نضالات بطولية تم منع السود حق السفر في الحافلات مع البيض والتعلم معهم في المدارس ذاتها. فكيف حصل بعد نصف قرن أن انتخبّت الدولة التي تجز في عقبيها كل هذه المسوخ العنصرية رئيساً أسود؟

ما زالت أذكر الشخصيات السوداء التي عرضها السينما في الولايات المتحدة في الخمسينيات المتأخرة، كانت النساء دائماً خدامات وبيديتات هائلات الكبر وعلى وجوههن ترتسم نظرة بلهاء، وبالنسبة للرجال، شغل هؤلاء أدوار ماسحي أودية وعمال زراعة أميين. لعل الأمر الأكيد أن باراك أوباما لم ينتخب رئيساً للولايات المتحدة بين عشية وضحاها، وإنما سبق ذلك انقلاب في الوعي الأميركي العام، لقد حدث ذلك في استوديوهات السينما التي كانت عنصرية جداً. أتذكّر فيلماً قديماً ولما كنا بعنوان: «الضيف الذي أتى ليقتدي، في أحد مشاهد الفيلم تخبر الابنة أباهما الأبيض الليبرالي أنها دعت حبيب قلبها إلى غداء عائلي، وكاد والدها أن يصاب بسكتة قلبية عندما اكتشف في الباب بذلة فاخرة طالع منها شاب أسود، نشأ على الفور توتّر غير معن لكنّه موجه بين الابنة المتمتة وبين أبيها الليبرالي المصدوم، عندها توجه الأب المضيف المثقف إلى الضيف العاقل طالباً أن يخلصه من الورطة، فقد توقع منه أن يفهم بنفسه أن الزواج المختلط في أميركا العنصرية هو بمثابة كارثة لهما، أجابه الشاب الأسود بما معناه: إذا كنت

تقرير يصدر لأول مرة:

٨٩٪ من اليهود و٧٣٪ من العرب راضون عن حياتهم في إسرائيل!

البحث الذي أجراه لأول مرة مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي يشير إلى تفاوت في جودة الحياة بين اليهود والعرب من جميع النواحي

يشعر بأمان لدى السير وحده في الليل من أبناء ٢٠ عاما وما فوق، قال ٧٣٪ منهم يشعرون بالأمان، وكانت النسبة بين الرجال ٨٤٪ مقابل ٦٣٪ بين النساء. ويشعر العرب بأمان أكثر - ٨٣٪ مقابل ٧٢٪ بين اليهود. وقال ١٨٪ من المستطلعين إنهم واجهوا تحرشا جنسيا، وكلما كان الجيل أقل كانت مواجهة التحرش أعلى، فمثلا قالت ٧٪ من النساء من عمر ٢٠ عاما وحتى ٣٤ عاما إنهن واجهن تحرشا جنسيا، وتهبط النسبة إلى ١٤٪ بين النساء من عمر ٣٥ عاما وما فوق.

وقال ٦٦٪ من الجمهور إنهم قادرون على مواجهة المشاكل التي تعترضهم، وكان التفاوت بين اليهود والعرب ضخما، إذ ارتفعت النسبة بين اليهود إلى ٧٢٪، وانخفضت لدى العرب إلى نسبة ٣٥٪.

نسبة التصويت

قارن التقرير نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية مع دول أخرى، كمؤشر للاهتمام بالشأن العام، وحسب التقرير، فإن معدل نسبة التصويت بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٥ بلغت ٧١٪ (٦٨٪ في العام ٢٠١٣ و٧٢٪ في العام ٢٠١٥) وهذه النسبة قريبة للمعدل القائم في دول منظمة OECD حوالي ٦٨٪.

وأعلى نسبة للمشاركة في التصويت نجدها في أستراليا - في حدود ٩٣٪، تليها لوكسمبورغ، في حين أن أدنى نسب المشاركة في التصويت كانت في سويسرا وتشيلي - في حدود ٤٩٪، في إجمالي ذوي حق الاقتراع.

تقرير الأمم المتحدة

صدر تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بموازاة صدور بحث عالمي، يشمل ١٥٧ دولة، زعم أن إسرائيل تحل في المرتبة ١١ بسادعة الإسرائيليين من حياتهم. وقد "تفوقت" إسرائيل على دول مثل النمسا والولايات المتحدة الأميركية. وصدر التقرير الدولي بمناسبة "يوم السعادة العالمي"، الذي أقرته الأمم المتحدة، ويحل سنويا في ٢٠ آذار.

وأجرى البحث جون هالفيل وريتشارد لابلارد وجيفري ساكس من جامعة "بريتيش كولومبيا"، في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن، كما شارك في إعداد البحث قسم حلول التطوير في الأمم المتحدة، وكان أول بحث صدر عن هذه الجهة في العام ٢٠١٢، حلت إسرائيل فيه في المرتبة ١٤، بينما في التقرير الأخير حلت في المرتبة ١١ الأعلى.

وشمل الاستطلاع ٣ آلاف شخص في كل واحدة من الدول المشاركة، وكان عليهم الاجابة على أسئلة ضمن ستة مواضيع مختلفة، مستوى الناتج للفرد، والضمان الاجتماعي، ومعدل الأعمار والصحة، والحرية الشخصية، فعل الخير، ومدى الفساد في كل واحدة من الدول.

وأظهر أن معدل النقاط في الدول المشاركة، بلغ ٥٣٥٣ نقطة من أصل ١٠ نقاط. وكانت أعلى منطقة يشعر فيها المواطنون بالسعادة القارة الأميركية الشمالية، لكن بعد أن ضم لها البحث أستراليا ونيوزلندا، إذ بلغ معدل النقاط هناك ٧١٢٥ نقطة. أما المناطق الأكثر بؤسا في العالم فكانت الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال وجنوب أفريقيا.

وعلى مستوى الفساد حلت إسرائيل في مرتبة متأخرة عن الدول التي حلت في المراتب الأولى للاستطلاع، ما يعني أن السكان الإسرائيليين يلمسون فساد الحكم بدرجة عالية، في حين أنه على صعيد الضمان الاجتماعي حلت إسرائيل في مرتبة متقدمة، وكذا الأمر بالنسبة لمعدل الأعمار. ففي مجال الضمان الاجتماعي ومعدل الأعمار حصلت إسرائيل على ٧١٢٦ نقطة من أصل ١٠ نقاط.

والدولة التي يشعر فيها المواطنون بأنهم الأكثر سعادة هي الدانمارك، التي حصلت على ٥٦٢٦ نقطة من أصل ١٠ نقاط، وتليها سويسرا والنرويج وفنلندا وكندا وهولندا ونيوزلندا وأستراليا والسويد.

وكما ذكر فقد حلت إسرائيل في المرتبة الـ ١١، والولايات المتحدة الأميركية في المرتبة ١٣، وألمانيا ١٦، وبريطانيا ٢٣ وفرنسا ٣٢ واليابان ٥٣ وروسيا ٥٦ والصين ٨٣.

وكانت الدولة الأوروبية التي يشعر فيها المواطنون بأنهم الأكثر بؤسا هي بلغاريا، إذ حلت في المرتبة ١٢٩ من أصل ١٥٧ دولة.

أما الدول التي يشعر فيها المواطنون بأنهم الأكثر بؤسا فهي: بنين وأفغانستان وتوغو وسورية وبوروندي، والأخيرة هي الدولة الأكثر بؤسا.

ويقول التقرير إن نسبة رضى العاملين عن مكان عملهم بما في ذلك دخلهم، كان في حدود ٨٥٪. ولكن النسبة بين اليهود ٨٨٪، وبين العرب ٧٨٪. ويشير التقرير أيضا إلى أن معدل مدخول العائلة غير الصافي شهريا ارتفع من ١٢٨٤٠ شيكلا (٣٢٩٢ دولارا) في العام ٢٠٠٢، إلى ١٥٢٨٧ شيكلا (٣٩٢٠ دولارا) في العام ٢٠١٣. وانخفض معدل الاصابات في العمل من ٣١٩٢ إصابة لكل ١٠٠ ألف عامل في العام ٢٠٠٠، إلى ١٩٩٠ إصابة لكل ١٠٠ ألف عامل في العام ٢٠١٣. وفي مقياس آخر حول مدى الصرف، قال تقرير المكتب إن إجمالي ديون العائلات في إسرائيل بلغ في العام ٢٠١٣ حوالي ٥٠٠ مليار شيكل، ما يعادل ١٢٨ مليار دولار، وهو يشكل ٤٧٪ من حجم الناتج العام. وحسب التقرير، فإن هذه النسبة تعد منخفضة كثيرا، مقابل النسب القائمة في غالبية دول منظمة OECD. ففي إسبانيا تصل النسبة إلى ٧٩٪ وفي فرنسا ٦٣٪ وفي ألمانيا ٥٦٪ وفي إيطاليا ٤٩٪.

وقال ٥٣٪ من المستطلعين إنهم راضون عن أوضاعهم الاقتصادية، من بينهم ٨٪ قالوا إنهم راضون جدا. وتبين أن نسبة الرضى بين الرجال أعلى - ٥٥٪، مقابل نسبة ٥١٪ بين النساء.

معدل الأعمار

يقول التقرير إن معدل الأعمار في إسرائيل ارتفع من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٤، بثلاث سنوات وسبعة أشهر لدى الرجال، وثلاث سنوات وثلاثة أشهر بين النساء. وبذلك ارتفع معدل عمر النساء من ٨٠ عاما و١١ شهرا في العام ٢٠٠٠ إلى ٨٤ عاما وشهر واحد في العام ٢٠١٤. وبين الرجال ارتفع معدل الأعمار من ٧٦ عاما و٨ أشهر في العام ٢٠٠٠ إلى ٨٠ عاما و٤ أشهر في العام ٢٠١٤.

هنا أيضا توجد فجوة واضحة بين اليهود والعرب، إذ أن معدل أعمار النساء العربيات ٨١ عاما و٧ أشهر، ومعدل أعمار الرجال العرب ٧٧ عاما. ما يعني أن معدل أعمار اليهود في الحالتين أعلى من المعدل القائم بضعة أشهر. وفي تفاصيل أخرى حول الشعور بالرضى، فإن ٣٤٪ من الجمهور العام قالوا إنهم يشعرون بالإحباط من حين إلى آخر، و٩٪ قالوا إنهم يشعرون بالإحباط في أوقات متقاربة، وبلغت نسبة الشعور بالإحباط في أوقات متباعدة أو متقاربة بين العرب ٤٩٪، مقابل ٣٠٪ بين اليهود.

وتطرق الاستطلاع الذي ارتكز عليه بحث مكتب الإحصاء المركزي إلى موضوع التدخين، فتبين أن أعلى نسبة تدخين بين الرجال العرب ٣٥٪، مقابل نسبة ١٩٪ بين الرجال اليهود، و١٢٪ بين النساء اليهوديات (٤٩٪ بين النساء العربيات، وبلغت أعلى نسب التدخين لدى الشريحة العمرية من ٤٥ عاما إلى ٦٤ عاما، بين الرجال العرب - ٣٨٪، وبين الرجال اليهود - ١٩٪، وبين النساء اليهوديات - ١٩٪، وبين النساء العربيات - ٦٩٪). واللافت أنه في الشريحة العمرية من ٦٥ عاما وما فوق تنهار نسب التدخين لدى جميع الشرائح باستثناء النساء العربيات اللاتي ترتفع نسبة التدخين بينهن إلى ٣٠٪، بينما نسبة التدخين بين الرجال العرب في هذه الشريحة العمرية ٢٧٪.

في المجمل العام فإن نسبة المدخنين بين الجمهور العام في إسرائيل هي ١٦٢٪، وهي أقل من المعدل القائم في دول منظمة OECD بنسبة ١٩٧٪.

التحصيل العلمي

وسجل التحصيل العلمي بشكل عام ارتفاعا في كل المستويات، فقد ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادات فوق المرحلة الثانوية المدرسية (بما فيها شهادات جامعية) لدى أبناء ٣٠ عاما وما فوق، من ٤٤٪ في العام ٢٠٠١، إلى نسبة تزيد بقليل عن ٥٤٪ في العام ٢٠١٤. وفي هذا العام، كانت النسبة بين العرب ٣٣٢٪ مقابل نسبة ٥٩٦٪ بين اليهود. كما قال التقرير إن نسبة الذين يواجهون صعوبة في الرياضيات في المدارس هبطت من ٤٢٪ في العام ٢٠٠٦ إلى نسبة ٣٤٪ في العام ٢٠١٢، وكانت النسبة بين الطلاب العرب ٦٧٪ مقابل ٢٤٪ بين الطلاب اليهود.

الشعور بالأمان ورفاهية الحياة

فيما يتعلق بالشعور بالأمان الشخصي، وردا على سؤال إن كان الشخص

قال تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، يصدر لأول مرة، إن ٨٦٪ من الجمهور في إسرائيل يشكّل عام أعلنوا أنهم راضون عن حياتهم، في استطلاع تركّز في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وأخذ بالحسبان سلسلة من العوامل التي تنعكس على جودة الحياة، وفي كل مؤشرات السعادة والرفاهية، توجد فجوة ضخمة بين اليهود والعرب تنعكس مباشرة على معدلات الأعمار. وهي فجوات تعكس سياسة التمييز، وقلة فرصة التعليم والعمل، وجودة السكن والبنى التحتية، التي يواجهها العرب منذ ما يقارب سبعة عقود. كما أن تقريرا دوليا صدر في الأيام الأخيرة، وضع إسرائيل في المرتبة ١١ من أصل ١٥٧ دولة، من حيث مستوى الرضى عن الحياة.

ويقول مكتب الإحصاء المركزي مع عرضه التقرير في الكنيست في الأسبوع الماضي، إن هذا البحث هو الأول من نوعه الذي يجريه المكتب، بموجب قرارات سابقة للحكومة الإسرائيلية. وحسب المكتب، فإن البحث يعرض "صورة واسعة" عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إسرائيل، بارتباط كل المجالات التي تساهم في رفع مستوى جودة الحياة: جودة العمل، والأمن الشخصي، والصحة، والسكن مع البنى التحتية، والتعليم، والتعليم العالي واكتساب المؤهلات، والرفاهية الشخصية، وجودة البيئة، والثقافة وغيرها.

كما أخذ البحث بالحسبان وضعية الناتج القومي العام، بتفاصيله الدقيقة المرتبطة بجودة الحياة.

وقد عمل في هذا البحث، حسب المكتب، ٢٠٠ من المختصين من وزارات ومؤسسات رسمية بينها بنك إسرائيل المركزي، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، كما استعان البحث باحثين أكاديميين كبار، وكل هذا بمرافقة مهنية من منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. وفي ما يلي جوانب شملها البحث:

الرضى بشكل عام

يقول البحث إن ٨٦٪ من الجمهور العام، من أبناء ٢٠ عاما وما فوق في العام ٢٠١٣، كانوا راضين عن حياتهم، وكانت النسبة بين اليهود ٨٩٪ مقابل ٧٣٪ بين العرب. وقال ٥٥٪ من المستطلعين في ذلك العام، إنهم يتوقعون أن تتحسن حياتهم للأفضل، وهنا أيضا كان تفاوت بين اليهود والعرب إذ أن نسبة المتفائلين بين اليهود ٥٦٪ مقابل ٤٩٪ بين العرب. ويستعرض التقرير ذاته، تقرير منظمة OECD عن العام ٢٠١٢، إذ حلت إسرائيل في المرتبة ١٢ من أصل ٣٥ دولة في المنظمة، واحتلت المرتبة الأولى سويسرا التي حازت ٧٩ نقطة من أصل ١٠ نقاط، تليها النرويج - ٧٧ نقطة، وحصلت إسرائيل على (٧٣ نقطة، بينما معدل دول OECD بلغ ٦٨ نقطة.

سوق العمل

يقول البحث إن الانخراط في سوق العمل من جيل ١٥ إلى ٦٤ عاما، ارتفع من نسبة ٤٩٧٪ في العام ٢٠٠٠، إلى نسبة ٦٠٤٪ في العام ٢٠١٤. وهنا تظهر فجوة كبيرة بين اليهود والعرب، إذ أن نسبة الانخراط في سوق العمل ضمن هذه الشريحة العمرية، ٦٤٪ بين اليهود، مقابل ٤٢٫٥٪ بين العرب في العام ٢٠١٤.

ويقول التقرير إن انخفاض نسبة الانخراط في سوق العمل بين العرب نابع من انخفاض الحاد في نسبة انخراط النساء العربيات - ٢٥٪، مقابل ٦٢٪ من النساء اليهوديات، وهذا ناجم أساسا عن فقدان فرص العمل في البلدات والمدن العربية. وهذه نسبة تعود إلى العام ٢٠١٤، بينما أشارت تقارير جديدة إلى أن نسبة انخراط النساء العربيات في سوق العمل ارتفع إلى ٣٢٪.

يذكر أن العرب يعانون من نسبة بطالة تصل إلى خمسة أضعافها بين اليهود. ونسب البطالة العامة القائمة اليوم هي ٥٣٪، ويعدّي تقرير المكتب أن نسبة البطالة في المجتمع العربي بلغت في العام الماضي ٦٨٪، ولكن هذا يبقى تقديرا أبعد ما يكون عن الواقع. إذ أن تقارير سلطة التشغيل التي تعتمد على التسجيل الرسمي في مكاتبها، تدل على أن معدل البطالة في الكثير من المدن والبلدات العربية الكبيرة نسبيا يتراوح بشكل ثابت تقريبا ما بين ٢٢٪ إلى ٣٢٪، وقلما تجد بلدات عربية فيها نسبة البطالة تحيط عن ١٠٪، وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن البطالة الفعلية لدى الفلسطينيين في إسرائيل تتراوح ما بين ٢١٪ إلى ٢٣٪.

«مؤشر التمثيل»:

الإعلام الإسرائيلي يتجاهل المجتمع العربي ويتعامل معه بشكل سلبى أو نمطي!

أعلنت جمعية «سيكوي» (الجمعية العربية اليهودية لدعم المساواة في إسرائيل) وبالتعاون مع موقع مجلة «العين السابعة» (معاين هسبيبيت) و«صندوق بيرل كتنسلسون»، مؤخرًا، عن تدين مشروع «مؤشر التمثيل».

وهو مشروع إعلامي جديد يعالج إقصاء المجتمع العربي من الإعلام الإسرائيلي، وسيتم ضمنه النشر أسبوعيا لمعطيات حول تمثيل المجتمع العربي في قنوات وبرامج التلفزة والإذاعة المركزية في إسرائيل.

وبمناسبة تدين مشروع، نشر تم معطيات شمولية حول شهري كانون الثاني وشباط ٢٠١٦، تبين مدى الصعوبة في إيجاد عرب لمحاورتهم في محطات التلفزة والإذاعة المركزية، وخاصة إيجاد متحدّين عرب تمت دعوتهم للتحديث في شؤون لا علاقة مباشرة لها بالمجتمع العربي (كقضايا الصراع القومي والعنف والإجرام وما شابه). وأشارت هذه المعطيات إلى أنه على الرغم من كون المواطنين العرب يشكلون خُمس مواطني دولة إسرائيل، إلا أن نسبتهم بين عموم المحاورين الذين تتم استضافتهم في برامج وقنوات التلفزة والإذاعة تتراوح ما بين ٢ - ٣ بالمئة فقط!

وتبين المعطيات الحالية أن الصحافة الإسرائيلية تختار أن تتجاهل المجتمع العربي وتفضل بشكل عام تصويره بشكل سلبى أو نمطي، رغم ما يتسبب به ذلك من تأثير دراماتيكي سلبى على وجهة نظر الغالبية اليهودية تجاه الأقلية العربية ومكانتها في إسرائيل وخاصة في حالات التوتر الأمني.

من الجدير بالذكر أن شركة "يفعات" المختصة بالأبحاث الإعلامية هي التي تعمل على جمع المعطيات وتحليلها فيما يتم نشرها أسبوعيا في موقع "العين السابعة" المعنى بقضايا الإعلام في إسرائيل. وتتناول المعطيات، محاورة الإعلام الإسرائيلي لمتحدثين عرب من مواطني إسرائيل، سواء كان ذلك الحوار يتم من خلال الاستضافة في الاستوديو أو في الميدان أو من خلال إعداد التقارير الإخبارية.

ويتناول المؤشر بشكل خاص، قنوات التلفزة الإسرائيلية المركزية الثلاث الأولى والثانية والعاشرة، وكذلك محطات الإذاعة المركزيتين "غالي تساهل" (إذاعة الجيش الإسرائيلي) و"ريشت بيت" (الإذاعة الإسرائيلية العامة) ويقارن فيما بينها بالإضافة إلى المقارنة ما بين البرامج الإخبارية المركزية في كل منها.

ووفقا لمعطيات المؤشر في شهري كانون الثاني وشباط المنصرمين من هذا العام، يتبين بأن نسبة المحاورين العرب الأسبوعيات في "غالي تساهل"، إذ تبين بأن ١٨ بالمئة فقط من المتحدثين معهم هم من العرب (١٠٧ حوارات مع متحدّين عرب مما مجموعه ٥٨١)، وأما نسبتهم في القناة العاشرة فكانت (٢٠ بالمئة وفي القناة الثانية ٢٣ بالمئة، وأما النسبة الأعلى فكانت في القناة الأولى، وقد وصلت إلى ٢٩ بالمئة.

وتضمن المؤشر حصلا للمواضيع التي تم تناولها مع المتحدثين العرب، بهدف الاستيضاح إن كانت تتم استضافتهم فقط في مواضيع تصنّف على أنها ذات شأن عربي كالصراع الإسرائيلي الفلسطيني والعنف والإرهاب" وما شابه، أم أنه تتم محاورتهم أيضا كمختصين وأصحاب معرفة ومواقف في مختلف المجالات، وتبين هنا بأن كل قناة تقيم خلال الشهر الواحد نحو ٣٠٠٠ حوار، منها نحو ٥ فقط مع متحدّين عرب، في شأن عام لا يتعلق بقضايا المجتمع العربي، مع ما يشير إليه ذلك من عدم اعتراف بما يكتنزه المجتمع العربي من خبرات في مختلف المجالات.

وتبين أيضا أن النواب العرب يحتلون نسبة لا بأس بها بين المحاورين العرب، فمعطيات شهري كانون الثاني وشباط في القناة الثانية تفيد بأن ٤٠ بالمئة من الحوارات التي أديرت في القناة مع متحدّين عرب كانت مع نواب عرب، بينما تم إجراء ١١ حوارا مع مختصين ومهنيين عرب فقط خلال هذين الشهرين، من أصل ١٥٢٨.

ونظرا لأهمية وشعبية البرامج الإخبارية وتأثيرها على الرأي العام، تقرر أن يتضمن المؤشر أيضا متابعة ومقارنة أسبوعية لنسبة العرب في البرامج المركزية، وتبين من هذه المقارنة خلال الشهرين المنصرمين، أن النسبة الأكبر تظهر في نشرات الأخبار اليومية وخاصة في نشرات أيام الجمعة المسائية، حيث تتراوح نسبة المتحدثين العرب ما بين ٨ - ٧ بالمئة، إلا أن الفحص للعقوبتين بين أنه في أغلب الأحيان تتم استضافة المتحدثين العرب من خلال التقارير الميدانية ذات السياقات السلبية التي تتعلق إما بأفات يعاني منها المجتمع العربي وإما بالقضايا الأمنية، فيما يغيب المتحدثون العرب بشكل شبه تام في نشرات الإخبارية عن الحلقات الحوارية في الاستوديوهات.

وإلى جانب النشرات الإخبارية، يبرز بشكل إيجابي برنامج "لندن وكيرشناوم" الذي يبث في القناة العاشرة (٥٣ بالمئة من المحاورين عرب)، و"سيدير يوم" ("أجندة اليوم") مع كيرن نوبياح في "ريشت بيت" (٤٠ بالمئة)، و"ما بوعير" ("قضايا حارقة") مع رازي بروكافي في "غالي تساهل" (٣٨ بالمئة). وفي المقابل فإن برامج "هموساف" ("الملق") في القناة الأولى، و"مهيمه همركزي" ("المقر المركزي") في القناة العاشرة، و"حدشوت ليلاه" ("أخبار الليل") في القناة الثانية، تبرز بشكل سلبى إذ إن تمثيل المتحدثين العرب لا يتجاوز ١ بالمئة فقط وهم في الغالب من النواب فقط.

وقال أجد شبيطة، مدير الإعلام العربي في جمعية سيكوي، وعيدان رينج، مدير مشروع التمثيل الإعلامي في الجمعية: "إن المعطيات البائسة التي بينها المؤشر غير مفاجئة وتؤكد بأن كافة البرامج والقنوات تقريبا تعمل بشكل منكمهي على إقصاء العرب، وهو ما يؤثر سلبا ليس على المجتمع العربي فحسب إنما على المجتمع الإسرائيلي برمته، نظرا لما يسببه هذا التغييب من تضيق أفاق الجمهور اليهودي ومعرفته بكل ما يتعلق بالمجتمع العربي وقضاياها."

ودعا شبيطة ورينج المحررين والإعلاميين إلى تحمل مسؤوليتهم عن وضع حد لهذه الظاهرة مؤكداً أن إقصاء العرب يساهم في تعزيز الآراء المسبقة والمواقف العنصرية!

من إصدارات «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

يائير أوران

المحرقة، «الإنبعث»، النكبة

ترجمة: أسعد زعبي
مراجعة وتقديم: انطوان شلحت



يائير أوران

المحرقة، «الإنبعث»، النكبة

يائير أوران

المحرقة، «الإنبعث»، النكبة

ترجمة: أسعد زعبي

مراجعة وتقديم: انطوان شلحت

يائير أوران

المحرقة، «الإنبعث»، النكبة

ترجمة: أسعد زعبي

مراجعة وتقديم: انطوان شلحت

يائير أوران

المحرقة، «الإنبعث»، النكبة

ترجمة: أسعد زعبي

مراجعة وتقديم: انطوان شلحت

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي